



مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ  
فِي الْإِسْلَامِ  
لفضيلة الشيخ أبو الوفاء مصطفى المرائي

مكتبة الفتاوى

بالحمد والمغشرون

نظمه الأستاذ محمد ميه

سلسلة البحوث الإسلامية



0173119

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

الدكتور / القطب محمد طولية

القاهرة

مكتبة  
أ. ك. نور القطب محمد القطب الحبلية  
فهد محمد قطب شارع محمد قطب  
المعادي

١١٩٠٠٩٠٠٠٠ ١٩٧٣

# مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ فِي الْإِسْلَامِ

للفضيلة الشيخ أبو الوفاء مصطفى المراتبي

الجنة الثانية — الكتاب الحادي والعشرون

رجب ١٣٩٠ هـ — سبتمبر ١٩٧٠ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم

لفضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

---

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد النبيين ،  
وخاتم المرسلين سيدنا محمد قدوة أهل الحق واليقين، وعلى آله وصحبه  
أجمعين وبعد :

فقد أحب الله الإنسان ورفع شأنه ، وأعلى قدره ، ووضع  
من جميع خلقه في أرقى منزلة ، وزوده فوق قدراته البدنية بمسكاته  
النفكرية ، ومطائنه العقلية ، وكانت الحكمة الإلهية البالغة في ذلك  
أن يهيئ المولى عز وجل الإنسان لعمارة هذا الكون ولحمل  
مسئوليته فيه ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل الدائب الدائم ،  
والنشاط المستمر المتواصل لاستغلال خيرات الأرض وما أفاء الله به  
على الإنسان من جليل النعم وما من به عليه من مصادر لا تنفد

ومدد لا ينقطع من المواد والمخامات والقوانين والنواميس  
لأنه تصالح أن تكون موزوناً لنشاط الإنسان ومادة لعمله  
وحقلاً لتفكيره وتأمله .

ويعتقد أن ما يبذل الإنسان من عمل وما يقدم من جهد يكون  
نصيبه من الحياة الأفضل ، ويكون حظه من المعادة .

ويتناسب المستوى الحضارى له ولجتمعه مع قيمة وحجم  
ما يبذل من عمل وجهد ، وما يتحمل فيه من مشقة كما وكيفا .

فذلك كانت قيمة الإنسان في أن يعمل ، وكانت قيمة العمل  
لها يترتب عليه من نعمة ونفع للفرد والمجتمع ، وكان مبلغ ما فيه  
من نفع متناسباً طردياً وهكسا مع مبلغ إتقانه وإحصائه .

من أجل ذلك كله كان للعمل والمال ضرورتين من ضرورات  
الحياة الإنسانية ، وأساسين هامين من أسس الاقتصاد الحديث  
بل دعامتين قويتين من دعائم الرقى الحضارى والازدهار والتقدم  
لأى مجتمع من المجتمعات .

للعمل كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج .

والمال كعنصر ضرورى من عناصر العمل .

بل وكأساس موضوعى له ، هادمانا للاقتصاد لئى مجتمع

قوى الأركان متين الأسس . فليس بغريب إذن أن يهتم الإسلام :  
بالعمل وبالعاملين وأن يحض عليه وأن يجعل الأرض بكل ما فيها  
مهياة لبذل النشاط ومسخرة لصالح الإيمان وسعادته على أن يبذل  
جهده ويستغل طاقته في استخدامها والانتفاع بخيراتها .

فذلك ما يشير إليه الحق جل وعلا في غير موضع من القرآن  
الكريم كما في الآيات التالية :

« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا  
من رزقه » . (١)

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . (٢)

« من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياه  
طيبه ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » . (٣)

ولم يكتف الإسلام بطلب العمل والحض عليه وإنما تجاوز ذلك  
في درجات الرقي والسمو إلى المطالبة بإتقان العمل وإخلاص النية فيه .

أما إتقان العمل فقد بينه قول الرسول ﷺ :

« إن الله يحب من أحكم إذا عمل عملا أن يتقنه » .

وكحافظ على هذا الإتقان والإحسان في العمل يقول عز من قائل :

[٥] الملك ١٠ . [٢] الأوبة ١٠٠ . [٣] النحل ٩٧ .

« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ، <sup>(١)</sup> .  
ويقول :

« فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها ، <sup>(٢)</sup> .

« ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه ، <sup>(٣)</sup> .  
وأما إخلاص النية فبيته قوله عليه السلام :

( إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ) .

ولما كان استغلال الوقت في نظر الإسلام مقوماً من مقومات العمل ، وعاملاً على إنجاحه فقد حث الإسلام جماعة المؤمنين على توخي الإمراع بعمل الصالحات وعدم الإبطاء فيه ، وصنف أهل الخير في مراتب أربع :

الأولى : فعل الخير في ذاته :

« وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » <sup>(٤)</sup> .

للتانية : المسارعة إليه :

« وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة ، <sup>(٥)</sup> .

« إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ، <sup>(٦)</sup> .

الثالثة : التسابق ومحاولة السبق في هذه المسارعة :

« فاستبقوا الخيرات ، <sup>(٧)</sup> .

[١] الإسراء ٧ . [٢] الأنعام ١٠٤ . [٣] يونس ٦١ . [٤] الحج ٧٧ .

[٥] آل عمران ١٣٣ . [٦] الأنبياء ٩٠ . [٧] البقرة ١٤٨ .



بل حدد منزلة المؤمنين المولى عز وجل بحسب هذا العبق  
كما في قوله سبحانه :

«والسابقون السابقون ، أولئك المقربون» . (١)

الرابعة : المبادرة إلى فعل الخير هي مرتبة أرق من كل المراتب  
المتقدمة وقتها جميعها .

وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : (بادروا بالأعمال الصالحة)  
وكان من الطبيعي أن يجعل القرآن الكريم المال قوام الحياة ،  
وأن يعمل على صيانتها من التلاعب به وإسرافه فيما لا يقيده  
أو فيما يضر بالآخرين .

« ولا تذرنا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما » (٢)  
فهو موضوع عمل الإنسان ودائرة نشاطه في أوجه حياته المختلفة  
وهو في حقيقته ملك المولى عز وجل استخلف للأئمة فيهم ليوجهوه  
لصالح أنفسهم ومجتمعهم ، وليستغلوه فيما يعود على مجتمعهم وأمتهم  
بوافر الخيرات وعظيم الثمرات .

فوظيفة المال في نظر الإسلام وظيفة اجتماعية وإنسانية في الوقت  
ذاته وإلى ذلك يشير الحق جلا وعلا بقوله :

« وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » . (٣)

[١] الواقعة ١٠ ، ١١ . [٢] النساء ٥ . [٣] الحديد ٧ .

والكتاب الذي بين أيدينا اليوم والذي تقدمه لقراء السلسلة  
من هذا الشهر لفضيلة الأستاذ الشيخ أبو الوفا المراغي الأمين  
المساعد لمجمع البحوث الإسلامية وموضوعه

### من قضايا العمل والمال في الإسلام

هو دراسة لبعض وجوه النشاط الإنساني والمالي من وجهة  
النظر الإسلامية ، وبيان أقيمتها في محيط الحياة الإنسانية  
وأهميتها في تقدم الأمم وبناء الحضارات الإنسانية .  
ورجاءنا من المولى العلي القدير أن ينفع به وأن يكون وغيره  
من كتب هذه السلسلة حدة المفكر المسلم في معرفة مفاهيم دينه ،  
وتفهم قضايا ومبادئه على نحو موفق سليم يقودهم إلى الخير ،  
ويسدد خطاهم إلى طريق النجاح والفلاح في دينهم ودنياهم .

الدكتور محمد عبد الرحمن بن عبد الله

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

## مقدمة

الإنسان كائن حي ذو جسم وروح وغرائز ، ولروح مطالبها  
وغذائها ، وللجسم مطالبه وغذاؤه ، ولغرائز متطلباتها وأهذيتها ،  
فغذاء الروح العلم والمعرفة ، والنفكر والتدبر ، والمناظر البهجة  
والأنغام العذبة ، وغذاء الجسم الشراب السائغ والطعام المستطاب  
مما خلق الله من نبات وحيوان في البر والبحر ، والسهل والجبل ،  
وسخره لمنافع الناس تفضلا عليهم ورحمة بهم كما قال تعالى :  
« ألم تروا أن الله سخر لکم ما فی السموات وما فی الأرض وأسبغ  
علیکم نعمه ظاهرة وباطنة » .

وكما قال جل شأنه : « وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما  
طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وتروی الثمالت مواخر فیہ  
ولنبتغوا من فضله ولعلکم تفکرون » .

وكما سخر له أنواع النبات للغذاء ، سخر له أنواع المعادن لیمتعین  
بها علی تهیئة عیقه ، واتخاذ عده ، واستكمال زینته ، فسخر له  
الحديد لیتخذ منه للمارل والفؤوس ویتمدد علیه فی بناء الدور  
واحکام الجسور ، ولیتخذ منه سلاحا یتقی به الأعداء ویدفع عن نفسه

ودينه وحرمة وحرية، وسخر له النحاس ليستخدمه في الأوعية والقدر  
وأسلاك البرق والكهرباء، وسخر له الذهب والفضة، وجعلهما قيمة  
لكل ممول، كما أنهما الدخيرة والفنية لأهل العالم في الغالب.

وليتخذ منهما النساء زينتهن وحلاهن، وسخر له غير ذلك من  
للمادن التي يكتشف العلم كل يوم فيها جديدا من الأسرار وللنافع  
التي تعين على تيسير العيش وترفيه الحياة.

وغذاء الفرائز الذات والشهوات : كالمدة الجنس ولذة السماع  
ولذة الظفر ولذة الانتقام.

وغذاء الجسم والروح والفرائز ومتطلباتها ليس هيئا ميسورا  
يمتجيب لك كلما دعوته ويسمفك بما أردته بل لابد دونها من مكابدة  
ومعاناة، وضرب في لحاج الأرض واضطراع مع قوى الطبيعة وقوى  
البشر ولا بد من عمل دائم وكفاح مستمر حتى تبلغ حاجتك وتنال  
طلبتك، ولذلك كان من سنن الله أن يعمل الإنسان ليعيش، ويعمل  
الحيوان ليعيش، يعمل الإنسان بالكسب والاختيار، ويعمل  
الحيوان بالفريزة والإلهام والاضطرار.

وفي الحديث الشريف : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم  
كما يرزق الطير تغدو خماسا وتمود بطائنا ».

والعمل بمعنى صوره وأشكاله طريق كسب المال ، وللمال وسيلة  
الحصول على المطالب والرفائب .

والإسلام كمنهج شامل للحياة عني بناحيتي العمل والمال  
أو بالناحية الاقتصادية كما عني بغيرها من مختلف النواحي ، ووضع  
لشئون المال قواعد تنظمه في الاكتساب والاستثمار والاستخدام  
ليكون وسيلة إسماء لا وسيلة إفساد ، وكذلك وضع للعمل قواعد  
وأصولاً توجهه وجهة السداد وتصونه من الانحراف ليسكون  
هو والمال الدعاءتين القويتين اللتين تقوم عليهما حياة الأمم  
ورخاؤها وحضاراتها .

وقصدنا في هذه الرسالة أن نلم بالتوجيهات أو الرسوم العامة  
التي اختطها الإسلام في شؤون المال والعمل ، ويعجبني ما قاله أحد  
الفضلاء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي عن هذه التعاليم وهو :  
« أن الإسلام لم يأت بها منعزلة عن غيرها من التعاليم بل كان دائماً  
يؤسسها على تعاليم سابقة عليها ، تعاليم خلقية عميقة تستقر في وجدان  
المسلم وتجعله يذعن لتعاليم الاقتصاد إذ طأنا منبعثاً من ضميره عن  
طواعية واختيار ، ثم يشفعها بتعاليم حكومية تميز لولي الأمر أن  
يتدخل بسلطانه إذا قصت ظروف المجتمع بقدره لضمان نفاذها » .



من شؤون العميل

## وجوب العمل

إن قواعد الإسلام وسلوك الأنبياء ، " وسلوك الصالحين من المؤمنين على وجوب العمل في مختلف صورته وأشكاله ، واكتساب المال من وجوه الحلال للإتفاق منه والارتفاق به ، قبل المال يقتات الإنسان ويكتسى ، ويربى عياله ويصل رحمه ، ويحفظ عرضه ، ويصون دينه ويذود عن وطنه ويمطنع الرجال ، ويستغنى عن السؤال ويحيا كريما عزيزا ، ويموت جليلا حميدا .

ولا يعرف الإسلام التواكل ، ويعرف التوكل ، لأن التوكل الاعتماد على الله بعد بذل الجهد ، وإفراغ الوسع والأخذ بأسباب النجاح ، أما التواكل فهو عجز ومنقصة وبلادة حس ودناءة نفس لا يرضاها المؤمن لنفسه .

وقد نسب إلى الصوفية التواكل خطأ ، لأن مستنيرى الصوفية يتشددون في وجوب الأخذ بالأسباب ويرفضون إغفالها والتمسود عن السعى .

فعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن قوم يقولون : « تسكل على الله ولا تسكتسب » . فقال : « ينبغي



للناس كلهم أن يتسكروا على الله عز وجل ، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب .

قال تعالى : « فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » فهذا علم أنهم يكتسبون ويعملون .

وعن أبي بكر المروزي قال : « قلت لأبي عبد الله بن أحمد : هؤلاء المتركة الذين لا يتجرون ولا يعملون محتجون بأن النبي ﷺ - زوج على سورة من القرآن ، فهل كان معه شيء من الدنيا قال : « وما عليهم أنه كان لا يعمل » ؟ قال : قلت : يقولون نعمد وأرزاقنا على الله عز وجل ، قال : « ذا قول رديء خبيث : الله تعالى يقول : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » ، فأيش يعني هذا البيع والشراء ؟ »

وقد حمل الأنبياء وكان لكل نبي حرفة يعمل فيها ويعيش منها مع ضخامة مسئولياته ليكون قدوة لبني ملته ، حمل داود عليه السلام - وكان خواصا ، وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : « كان داود يخطب الناس على المنبر وأنه ليعدل الخوص بيده ، فيعمل منه اتفة أو الشيء ثم يبعث به مع من يبيعه ويأكل من ثمنه » . وكان « إدريس » خياطاً يتصدق من كسبه بما فضل من قوته ، وكان « زكريا » نجاراً ، وكان « موسى » يعمل أجيراً ، وفي القرآن

حكاية عن إحدى بنات شعيب : « يا أبت استأجره إن أخسبر  
من استأجرت القوى الأمين » .

وأوامر الإسلام وإرشاداته إلى وجوب العمل تفوق الحصر .  
وفي القرآن الكريم : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا  
في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » . وفي الحديث الشريف :  
« إن من القنوب ذنوبا لا يكفرها إلا الله في طلب للميمنة » وفيه  
أيضا : « من طلب الدنيا حللا وتعفدا عن للسألة وسعيا على عياله  
وتمطعا على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر » .

وروى : « أن للنبي - ﷺ - كان جالسا ذات يوم مع أصحابه  
فنظروا إلى هاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا : « وبيح هذا  
لو كان هبابه وجلده في سبيل الله ! فقال ﷺ : « لا تقولوا هذا  
فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفيها من للسألة ويغنيها عن الناس  
فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية  
ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى  
تفاخرا وتكاثرا فهو في سبيل الشيطان » .

وقد كانت سيرة الرسول ومصابته تطبيقا عمليا لهذه الإرشادات  
فقد عمل النبي - ﷺ - في للتجارة مع عمه أبي طالب ، ولخدمته  
بنت خويلد قبل أن يتزوجها ، ورعى الغنم وكان يقوم بكثير

من شئون البيت ، وقد سئلت مائعة رضى الله عنها : « كيف كان النبي ﷺ ؟ قالت : « كان يكون في مهنة أهله أى في خدمتهم » . وروى أن النبي ﷺ - لما رجع من غزوة تبوك استقبله أحد الصحابة فقال له : « ما هذا الذي أرى بيدك ؟ » قال : « من أثر المرء (١) المسحاة أضرب وأنفق على عيالي ، تقبل رسول الله ﷺ يده وقال : هذه يد لا تمسها النار »

ولم ير - رضى الله عنه - الأثر للفقير : « لا يقعد أحدكم من طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني فقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة » .

وقد مر على زيد بن مسلة وهو يغرس في أرضه فقال له : « أصبت ، استغن عن الناس يكن أصدون لديك وأكرم لك عليهم كما قال صاحبكم « أحيعة » .

فلن أزال عن الزوراء أمرها إذ الكريم على الإخوان ذو المال ويعول بنا الحديث لو استرسلنا في سرد أقوال الصحابة والتابعين في وجوب العمل وتفصيل سيرهم في هذا المجال إهزازا لأنفسهم وضنا بأعراضهم ومروءاتهم أن تزدى بها الحاجة والبطالة والدوال .

والعمل وإن كان واجبا لمواجهة للطالب للعيشية للإنسان في حياته إلا أن ذلك العمل يجب أن يكون في حدوده الشرعية التي لا تمس

[١] المر : الحبل .

حقوق الآخرين ولا تضر بمصالحهم حتى تعيش الجماعة في سلام  
وتعاون وتسكافل. ومن قواعد الإسلام قوله ﷺ: «لا ضرر ولا  
ضرار»، وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».  
ولقد وضع الإسلام للعمل قواعد عامة، كما وضع قواعد خاصة  
في كثير من أنواع التصرفات تدور كلها حول وقاية المجتمع من  
الخصومات التي تبسّد شتله وتسكدر صفوه، كما عني بتنظيم العمل  
وتوزيعه حتى لا يشغل عمل الدنيا عن عمل الآخرة، وعمّا يجب  
من حقوق، ونبه إلى أن للغفلة فيه وعدم تحرى طرق الكسب  
الحلال لا تجلب رزقا ولا تضاعف كسبا.

فقد قل ﷺ: «إني لا أعلم شيئا يقربكم من الجنة ويبعدكم  
من النار إلا أمرتكم به»، وإني لا أعلم شيئا يبعدكم من الجنة ويقربكم  
من النار إلا نهيتكم عنه، وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نفسا  
لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا  
في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق على أن تعلبوه  
بمعصية الله تعالى، فإن الله لا ينال ما عنده بمعصيته».

وقال العلامة الغزالي في التعليق على الحديث: أمر بالإجمال في  
الطلب ولم يقل: اتركوا.

## العمل المحظور

ذكرنا فيما سبق أن الإسلام يدعو للمسلمين إلى العمل ويدفعهم إليه ليمشوا أعزة كراما ، كما يريد الله ، فقد قال تعالى : « والله العزة والرسول والمؤمنين » .

يدعو الإسلام المسلمين إلى العمل في سائر أنواعه وأشكاله ، وفي جميع مجالاته سواء كان مملا يدويا أو فكريا ، ولم يحظر من العمل إلا ما فيه اعتداء على العقل والنفس والذل والمرض ؛ لأن من أهم مقاصد الإسلام حفظ هذه الأشياء . قال تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما . ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصلبه نارا وكان ذلك على الله يسيرا ، إن تعذبتموكم كبائر ما تعملون منه فكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما » .

ومن قوله ﷺ في حجة الوداع : « كل المسلم على المسلم حرام ، غداؤكم حرام وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام مثل هذا اليوم وهذا الشهر وحتى دفعة دفعها المسلم مسلما يريد بها سوءا ، وسأخبركم من للمسلم ؟ المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، وللمؤمن من أمنه للناس على أموالهم وأنفسهم ، وللهاجر من هجر الخطايا والذنوب ، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله » .

وعلى هذا فكل عمل أو صنعة فيها أذى لمسلم أو خطر على جماعة  
للمسلمين فهو حرام ، فقتل النفس بغير حق أو الاستئجار على قتلها  
حرام ، وهو عمل من أشنع الجرائم ، واعتداء جمل الله عقوبته  
انقتل في الدنيا قساصاً ، والمذاب في الآخرة وبالا ونكالا قال تعالى :  
« ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه  
ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » .

والعمل في صناعة الخمر والتجارة فيها حرام حرمة شريها ،  
لأن فيها أخطارا متعددة ، فيها جناية على عقل الفرد وجسمه وماله  
وفيه جناية على أمن الجماعة وصفوها ، وليس بنا حاجة إلى تفصيل  
أضرارها ، فقد أوجها الأطباء وعلماء الاقتصاد والاجتماع حقها  
من القرح والتعليل ، وفي تحريمها يقول الله تعالى : « يا أيها الذين  
آمَنُوا إِنَّمَا الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل  
الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إِنَّمَا يريد الشيطان أن يوقع  
بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن  
الصلاة فهل أنتم منتهون » .

وعن أنس رضي الله عنه قال : « لما نزل رسول الله ﷺ في الخمر عشرة :  
طاهرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمعمولة إليه وساقها وبائعها  
وآكل ثمنها والمشتري لها والمعتري له » .

ويلحق بالعمل في الخمر - بصناعة وبيع وشراء - العمل في صناعة الخمرات التي تخرج السقل عن طبيعته للميزة المذكورة ، لا اشتراكها مع الخمر في تأنيبها وقبح آثارها ، وكذلك العمل في ترويحها ونشرها .

ومن الأعمال التي حرمها الإسلام ، القمار وهو ليس بسائر صور ، سواء كان باللعب بالورق أو للمساقة بالخيل أو للمصارعة بالثيران أو للمهارشة بالسكالب لما فيه من الإضرار بالفرد والجماعة وتعميق الخيوان وحسبنا في بيان أضراره أنه يورث الفقر والإفلاس ويعمل النفوس بالآمال الكاذبة في الغنى والثروة ، ويفرس العداوة والبغضاء في الجماعات ، ويبعث على جرائم القتل والسرقة والنصب والاحتيال .

ولهذا حرمت أكثر الأمم هذا النشاط لأنه نشاط مخرب هدام .

وكل ما قمارت عليه فهو ميسر ، فمن ابن عباس : « كل شيء فيه قمار من زرد « طاولة » أو شطرنج » فهو للميسر حتى لعب الصبيان بالجز والكماب » وقال العلامة ابن حجر الهيتمي : « للميسر القمار بأي نوع كان .

وسبب النهي عنه وتعميم أمره : أنه من أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى عنه في قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » وهو داخل في قوله ﷺ : « إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِهِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ » .

وتقدم ما قاله الله في حكمه : « إِنَّمَا الْجُمُورُ وَاللَّيْسُ وَالْأَنْعَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ » . وقاله ﷺ : « مَنْ قَالَ تَعَالَى أَقَامَكَ فَلَيْتَ صَدَقَ » ، يعنى أنه أذنب ذنبا يحجب التكفير عنه بالصدقة .

ومن الأعمال المحرمة السرقة ، واحترافها عمل أهظم جرما وأشدّ هتأبا ويكفى في عظم جرمها أنه الله أوجب فيها قطع اليد ، قال تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

ومن الأعمال التي حظرها الإسلام ، السحر واحترافه والتكسب منه لأنه تغريب بالناس وبخادعة لهم وسلب لأموالهم ، بدعوى أن السحر يوصلهم إلى مقاصدهم ويحل لهم مشاكلهم وذلك لعرفهم من الأسباب الحقيقية التي تصل بهم إلى أغراضهم وحل مشاكلهم ، ويلحق بالسحر قراءة السكف والفتجان وضرب المندل وضرب الودع والخط على الرمل ونحو ذلك مما تنخفض عنه عقول



الدجاجلة وللمعوذين ، ويدخل في باب الرجم بالغيب وينطلق  
حتى السذج وضعاف العقول .

وقد عد بعض فقهاء الإسلام السحر كفراً أو مؤدياً إلى الكفر ،  
وذهب بعضهم إلى وجوب قتل الساحر تطهيراً للمجتمع من شره ،  
وفي الحديث : « من نكث في عترة فقد سحر » ، ومن سحر فقد أشرك ،  
ومن تعلق بشيء وكل إليه ، ومن حديث طويل للنبي ﷺ :  
« تجنبوا السبع الموبقات » وذكر منها السحر ، ويلحق بالسحر  
الكهانة : وهي تعاطي الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ،  
وإدعاء معرفة الأسرار ، كما يلحق به العرافة ، وهي ادعاء معرفة  
الغيب بدلائل ومقدمات ، وهو من قبيل : ادعاء معرفة الغيب ،  
وقد قال ابن خلدون عن هذه الأشياء : « إنها من المنسكرات  
القاشية في الأمصار ، لما تقرر في الشريعة من ذم ذلك ، وأن البشر  
محجوبون عن الغيب إلا من أطلعه الله عليه من عنده في نوم  
أو ولاية » .

وعن رسول الله ﷺ : « من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه  
بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد » .

وبما يحرمه الإسلام ، شهادة الزور ، لأنها تضيع الحقوق ،  
وتوغر الصدور ، وتقضي إلى جهة من الجرائم .

وفي الحديث : « لا تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار »

وكذلك يحرم الإسلام المقامرة بأخذ الحيوان هذا يرى بالبنافق ونحوها ، فمن ابن عمر : أنه مر بفتيان من قريش قد نصبوا طيراً أو دجاجة يترامونها وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من قبلهم ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا ، فقال ابن عمر : « من فعل هذا ؟ إن رسول الله - ﷺ - لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً » .

ولا يمكن حصر الأعمال المحرمة ويمكن ضبطها في قاعدة عامة وهي أن كل ما فيه أذى للعسل أو احتلال لضعفه فهو حرام » .

## مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرِمُ مِنَ السُّؤَالِ

يحمد الإسلام السؤال للتعلم على ما فيه من فضايلة لأنه وسيلة للمعرفة وتمحيص الحقائق ، قال تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .

وقال جل شأنه : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » ، وقال ﷺ : « السؤال نصف العلم » .

ويكره السؤال فيه التمتع والتظاهر بالعلم رياء وسمعة ، قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ » .

ويبغض الإسلام سؤال الناس للمعاش والتكسب ولا يبيحه إلا عند الحاجة للماسة والضرورة الملحة حيث يتعين السؤال طريقاً إلى العيش عند المعجز والمرض والسداد كل الطرق للعمول على ما يحفظ الحياة ويقوم الأود .

وأشد ما يكون الإسلام بغضاً للسؤال إذا اتخذ حرفة للمعاش أو التمكن من الأموال كما قال ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْتَرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَرًّا فَلَيْسَتْ لَهُ أَوْ يَسْتَكْتِرُ » .

وإنما بغض الإسلام هذا السؤال ، لأنه ذل ومهانة وإهدار  
للكرامة ، وتعطيل للقوى وللأوهاب من أن نجد وتكبد ونخاض  
وتبتكر ما ينفع الجماعة وينهض بالأمة ، ثم هو وسيلة للخداع  
والاحتيال إذ يجعل السؤال السائل أن يتزيا بزي الفقراء والمساكين  
ويتظاهر بالمعاهات والأمراض يستثير بذلك عواطف الناس استدراراً  
لرحمتهم وكرم .

وقد حذر الإسلام من هؤلاء ودعا إلى التيقظ لحيلهم كما دعا إلى  
تحرى المحتاجين إلى الفروض ، وهم من قست عليهم الأيام وكرتهم  
الأحداث ومنعتهم العزة والكرامة أن يسفروا عن فقرهم ويجهروا  
بحوائجهم تعففاً ونجماً ، وقال الله في أمثالهم : « للفقراء الذين  
أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل  
أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً » .

وقال فيهم رسول الله ﷺ : « ليس المسكين الذي توده القرية  
والثمرتان واللقمة واللقماتان ، إنما المسكين ، المتعفف ، اقرعوا  
إن شئتم : « لا يسألون الناس إلحافاً » .

إن السؤال يورث بلادة الحس وصفاقة الوجه ويسقط المروءة  
ويعسج بيد الله من السائلين ، ولا خير في جماعة أذلاء افتقدوا

حس الكرامة والعزة ، وأصبحوا فيها أعضاء مشلولين مائة عليها ،  
عدمهم خير من وجودهم .

وقد شدد الإسلام الوعيد على السائلين من غير حاجة فقال  
ﷺ : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقي الله وليس بوجهه مزعة  
لحم » . وقال « من فتح على نفسه بابا من السؤال فتح الله عليه سبعين  
بابا من الفقر » .

ومما قاله لقمان لابنه : « يا بني استغن بالكسب الحلال عن الفقر  
فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال : رقة في دينه ، وضعف  
في عقله ، وذهاب مروءته وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس به » .

وقد بين الفقهاء الحاجة التي تبيح للمسألة ، وهي حالة الإعواز التام  
فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل : « ما يحل للمسألة ؟ فقال إذا لم يكن  
عنده ما ينفذه ويمشي به . أما السائلون من غير حاجة وللتكثرون  
الأموال بالسؤال ، فالمسألة عليهم إذا فعلوا .

كانوا أشبه بالسلايين النهائيين ، مبغضون من الناس في الدنيا  
ومن الله في الآخرة .

وعن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - : « ينادى مناد يوم القيامة  
أين بغضاء الله في الأرض ، فيقوم سؤال المساجد » .

ومن حرم الإسلام على كرامة للمسلم أنه أرهده - إذا اضطرته الحاجة إلى أن يسأل - أن يسأل كريماً لا يرد سؤاله ولا يخبى رجاؤه حتى لا يجمع له إلى سرارة السؤال سوء الرد ، فقد قال عليه السلام رجل وقد سأله «أأسأل يا رسول الله ؟ فقال له : لا ، وإن كنت سائلاً فأسأل الصالحين » .

ومن أتى الآداب في باب السؤال قوله تعالى : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم . يا أيها الذين آمنوا لا تبطنوا صدقاتكم باليمن والأذى كالأذى ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلداً لا يقدرون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين » .  
ومما قرره « مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية » بتاريخ ٢٥ من المحرم ١٣٨٥ هـ ( ١٦ من مايو ١٩٦٥ ) مما يتصل بهذا الموضوع :  
« الإسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة إلا في حالات الضرورة »

## للمرأة أن تعمل

إن المرأة شقيقة الرجل ، خلتا من أصل واحد . قال تعالى :  
 « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل  
 لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

وإنسانيتيهما واحدة ، فهما يشتركان في خصائص الإنسانية ، في العقل  
 والعواطف والمفاهيم .

وقد استغل الرجل بعض نواحي الضعف في المرأة فزحزحها  
 واحتل مكان المبادرة والقيادة وأخذ ينتقص من حقوقها حتى أحاطها  
 إلى سلمة أو متاع إلى أن جاء الإسلام فأطاد لها كرامتها الإنسانية  
 ووضعها مع الرجل موضع التكليف والمسئولية ، كأنها بما كلف به  
 الرجل من عبادات إلأ قيا لا يلانم طبيعتها وآخذها كما يؤاخذ الرجل  
 بمسئوليات ، ومنحها من الحقوق ما منعه ، فأباح لها حق التملك  
 وحق البيع والشراء ، وحق الهبة والتبرع وأعطى لها حظا من  
 الميراث ، قال تعالى : « لرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب  
 مما اكتسبن »

وقال تعالى : « لرجل نصيب مما ترك الوالدان والأقربون  
وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر  
نصيباً مفروضاً » .

وكان من ضرورة هذا التكليف ومقتضى منع هذه الحقوق  
أن تتعلم المرأة ما تصح به هذه التكليف ، وما تمارس به هذه  
الحقوق وأن تعمل في تصريف شئونها بنفسها إن شاءت ،  
وبوكيل عنها إن أرادت وما دام الإسلام قد منحها هذه  
الحقوق التي تتطلب العمل فقد منحها بالتالي حق العمل فيما كلفها به  
في الميدان الخاص في بيتها ، تديره وتوطأ وتباشر تربية أطفالها وتأديبهم  
وتعدهم لمستقبلهم المأمول ، وفي الميدان العام فيما تحسنه وتفلح في  
النمدي له والقيام به .

وفي التاريخ الإسلامي تطبيق عملي لمبادئ الإسلام ، فقد عملت  
المرأة ، وشاركت الرجل في الخدمات العامة للأمة الإسلامية ،  
ففي ميدان التعليم والتعلم برز في الطليعة أمهات المؤمنين زوجات  
الرسول الكريم .

فقد حملن عبثاً كبيراً في تعليم الإسلام ونشر الدعوة ،  
وفي مقدمتهم السيدة طائفة - رضى الله عنها - التي كانت المعلمة  
الأولى في الإسلام ، ومنها روى كثير من الأحاديث التي تكون



فنصرا هاما في بناء شريعة الإسلام ، وقد روى لها البخارى - وهو  
أصح كتب السنة - أربعة وخمسين حديثا .

وفي ميدان الخدمة العامة رز كثير من الصحايات وفي مقدمتهن  
أمّاء بنت أبى بكر - رضى الله عنهما - فقد قامت بجهود موفورة  
في إنجاح خطبة هجرة رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة ،  
فكانت تتردد عليه بالطعام أثناء اختفائه وصاحبه أنى بكر في الغار ،  
وتنقل لهما أخبار قريش وما يكيدونه له ، وقد شقت نطاقها  
نصفين لتربط بهما مزودى الطعام فسميت « ذات النطاقين » وهى  
التي تولت ابنها « عبد الله بن الزبير » بالتشجيع على قتل الحجاج ،  
وحين اشتد عليه الأمر تضعضعت عزائم مناصريه وتفرقوا من  
حواله وبلغت المعركة ذروتها القاسية ، دخل عليها وقال لها : إني  
لا أخاف القتل ولكنى أخاف أن يمثل بي ، فقالت له : إن شاء  
المذبح لا تألم المصلح .

وكان من نساء الإسلام من صحب جيوش المسلمين للقيام بمهمة  
التربيط والتأمين ونقل الجرحى ، وعن أنس - رضى الله عنه - قال :  
« لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ ولقد رأيت مائعة  
بنت أبى بكر وأم سليم وإنيهما لمهترتان أرى خدما - خلا خيل -

سوقهما تنقلان القرب على متونهما - ظهورهما - ثم تفرغانه في  
أنواء القوم .

وعن الربيع بنت مموذ قالت : « كنا مع النبي - ﷺ - نسقي  
وندوى الجرحى ، وتنقل المقتلى » .

تعلمت المرأة المسلمة وعملت ولا بد أن تتعلم وتعمل ، وقد تهيأت  
للرأة الآن فرص العلم والعمل الشريف ، وكثرت الصناعات التي  
تلائمها في ميدان الطب والصيفة والتمريض والكيمياء والنسيج  
والحياكة والتطريز وغيرها من الأعمال التي لا ترهقها ، وتوفر لها  
حياة كريهة تواجه بها مصاعب العيش وكوارث الزمان في عصر  
جف فيه معين هجر في نفوس الناس ، فلا إحسان إلا بمقابل ، ولا بذل  
إلا بموض .

وشرف المرأة وهما فيها أغلى ما في حياتها وأشد ما تكون  
ضئناً به ، وعمل المرأة سلاحها الذي تصون به شرفها وتسمو به من  
مواطن المهانة والابتذال ، والشريعة الإسلامية لا تحرم على المرأة  
العمل ما دامت تقوم به في نطاق الجسد والحشمة وتتعاشي مواطن  
الفتنة والغلبة ، وما دام لا يؤدي إلى ضرر خلقي أو اجتماعي  
ولا يعوقها من أداء واجباتها نحو زوجها وأولادها ولا يكلفها  
ما لا طاقة لها به .

ولقد اقتضت ظروف الحياة القاسية أن تعمل المرأة لتتعاون مع الرجل في مواجهة ضرورات العيش ومتطلبات الأسرة ونفقات الأبناء. وتحاول دمل العالم أن تلتق بين أعباء المرأة في بيتها ورعاية أطفالها وبين أعبائها في العمل حتى لا تطغى إحدى المسؤوليتين على الأخرى : مسئوليتها في المنزل ومسئوليتها في العمل .

ولكل أسرة طاقتها المالية فن أغنت طاقتها المالية عن عمل المرأة ووفرت نشاطها لرعاية المنزل وتربية الأولاد كان ذلك خيرا للمرأة والأسرة حيث تنفرغ المرأة لواجبات الأسرة تفرغا كاملا ، وحيث تنخل عن مكانها في العمل لرجل يستطيع به أن يؤسس أسرة ويحصى امرأة .



## العمال وأصحاب رؤس الأموال واجباتهم وحقوقهم

إن الإنتاج في أغلب أحواله يعتمد على ركنين أساسيين :  
عمل ومال ، وقل أن يتوافرا لواحد فيكون العامل صاحب  
رأس مال وخصوصا في هذا العصر الذي اقتضت حاجات الناس  
الاستهلاكية إنتاجا وفيرا لا يمكن أن يواجهه العمل الفردي ، لذلك  
أسست للمصانع التي تقوم على جهود الأفراد ورؤوس الأموال ،  
ثم تطورت فأصبحت تقوم على جهود الشركات والعمال التي تستخدمهم  
تلك الشركات ، وبتكاثر العمال في الشركات وللمؤسسات ، نشأت  
طبقة العمال ، وأخذت مكانها بين الجماعات وأصبحت لهم نقابات تقوم  
على شئونهم وتنحدرت بأسمائهم وتدافع عن حقوقهم ، كما أصبح لهم  
من يمثلهم في المجالس النيابية ، ولهم أحزاب تستقل أحيانا في بعض  
الدول بالسلطة والحكم .

ولا شك أن للعامل أيا كان شأنه أثرآ في حياة الأمم ، فعلى كاهله  
يقوم النشاط العام في مختلف شئونها ، وكلما ازداد نأهل العامل لأداء  
عمله واستجمع صفات الإجابة والإحسان كلما انعكس ذلك على جماعته  
وأهله وبلغت ما تطمح إليه من رخاء وارتقاء .

وانقد قدر الإسلام العامل ومنعه من رعايته وحنايته ما يكفل له  
حقوقه ويشجعه على أداء واجباته، فوضع الحق إزاء الواجب، كفل  
الإسلام للعامل حقه في التعليم والحرية والعبادة، وكفل له كرامته  
الإنسانية في أوسع صورها وجعله هو وصاحب العدل سواء، يتم  
كل منهما رسالة الآخر.

تحدث القرآن كثيراً عن العمل، وحق للعامل أن يستوفي  
أجره كاملاً عليه إزاء إحصائه، فيه واثق كان حديث القرآن عن العمل  
للاخرة كثيراً، إلا أن إحسان العمل للاخرة يرتبط أحياناً بالعمل  
للدنيا، فالعمل للاخرة هو أن يعمل العامل ابتغاء رضاوان الله  
ومثوبته، ولا شك أن ذلك لا يكون إلا بالعمل في الحدود التي  
رسمها الله، وهو العمل الصالح للبرأ من الإضرار بالنفس والمجتمع،  
والذي يتم على مقتضى المقود والاتفاقات التي تجري بين المتعاملين  
ويستوفي كل منهما ما تراضوا عليه من غير ظلم ولا معاملة ولا غش  
ولا خداع.

والأعمال التي تجري في حياة الناس لا استطاع حصرها ولا تقف  
عند حد وهي متجددة بتجدد الحاجات والابتكارات؛ لذا لا يمكن  
أن يضع الإسلام لكل عمل قاعدة يلزم الناس بها ويحملهم عليها،  
بل وضع للمال وأصحابه رءوس الأموال قواعد عامة تتضمن

توجيههم توجيهاً صحيحاً ، لا تختلف باختلاف الأشخاص ولا باختلاف الأحوال ، واعتبر تلك القواعد ميزاناً يوزن بها إسلام المسلم ، وإذا كانت هذه القواعد مستمدة من الدين ومرتكزة عليه ، كان لها في نفس كل منهما سلطانها وأثرها للامر التي يغني عن كثير من التشريعات المالية الوضعية التي تتلاحق ولا تحقق الغاية المرجوة منها ، فلا هي مرضية للمامل ولا هي مرضية لصاحب العمل .

وجماع هذه القواعد الإسلامية ، الإخلاص للتبادل بين العامل وصاحب العمل والتناصح للستمر والرغبة في إنجاح العمل على وجه النصيح ، وألا ينظر أحدهما إلى الآخر نظر المائد إلى فريسته بل ينظر كلاهما إلى الآخر نظر المكمل له ، لا لتحقيق مصالحهما إلا بتكاملهما والشريك إلى شريكه يقوم كل منهما بدوره في الشركة ، العمل من العامل وللأهل من صاحب رأس المال وليس أحدهما مسخراً للآخر فهذا القدر من أخطر الأمور على سير الأعمال إذ يجعل كلاهما لا يهتم بشئون صاحبه ولا تعنيه خسارته أو ربحه .

ونلاحظ أن الإسلام يعتمد في علاقات العمل بأصحاب رؤوس الأموال وأداء كل واجبه على الناحية الخلقية ، وعلى مراقبة الضمير وخشية الله أكثر مما يعتمد على الإلزام والسيطرة ، لأن سلطان

الخلق والضمير أقوى من سلطة القانون، فرقابة الضمير حارس لا يغفل  
وسلطان القانون حارس كثير الغفلة والنسيان .

ومن القواعد التي أثمرنا إليها ما جاء في قوله تعالى : « يا أيها  
الذين آمنوا أوفوا بالعقود » . وقوله تعالى : « وأوفوا بعهده الله  
إذا ما هدتهم » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل » . وقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات  
إلى أهلها » .

وما جاء في قوله ﷺ : « لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى  
يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . وقوله : « من غشنا فلايس منا وللكر  
والخديعة في النار » .

وقوله عن ربنا تبارك وتعالى : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة  
ومن كنت خصمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع  
جزاأ فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه  
أجره » . وقوله : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

---



## وجوه المعاش

إن النشاط البشرى فى تحصيل المعاش واكتساب الأرزاق والأموال على كثرة وجوهه وتعمقاته ، يكاد ينحصر فى أصول ثلاثة : هى الزراعة والصناعة والتجارة ، وعليها يقوم بناء العالم فى حياته وهى أصول يرتبط بعضها ببعض بأنواع من الارتباطات ، وقد بدأت مع الإنسان صافجة سهلة تسد حاجاته الماذجة البسيطة وأخذت تتطور معه أو أخذت يطورها حسب متطلباته فالتحت وتعمقت وما تزال تواصل تطوراتها معه وأصبح لكل علوم ومعاهد تتولى تعليمها نظريا وعليا وتستغرق الأعوام فى تحصيلها .

ويقول العلماء : إن أسبق هذه الوجوه فى الوجود هى الزراعة لبساطتها أولا ، ولضرورة الإنسان إليها ثانيا ، وفى هذا يقول العلامة ابن خلدون . « أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش ، أما الفلاحة فهى متقدمة عليها كلها بإذات إذ هى بسيطة طبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ، ولهذا تناسب فى الخليفة إلى « آدم » أبى البشر ، وأنه مملها والقائم عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة ، أما الصنائع فهى ثانيها ومتأخرة عنها ، لأنها مركبة وعلمية تمر فى فيها الأفكار

والأنظار ، ولهذا لا توجد غالباً إلا في أهل الحضرة الذي هو متأخر  
عن البدو وثان عنه ، ومن هذا المعنى نسبت إلى « إدريس » الأب  
الثاني للخلقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحى من الله  
تعالى ، وأما التجارة وإن كانت طبيعية في السكب فالأكثر من  
طرقها ومذاهبها إنما هو تخيلات في الحصول على ما بين القيمتين  
في الثراء والبيع لتعصيل فائدة السكب من تلك الحيلة ولذلك  
أباح الشرع فيه للسكاسة لما أنه من باب للقاسرة إلا أنه ليس أخذاً  
لحال الغير مجاناً ، فلهذا اختص بالمشروعية .

هذا رأى ابن خلدون في الزراعة وغيرها ، ورأيه في الزراعة مبني  
على الواقع منها في عصره ولو قدر له أن يرى واقع الزراعة الآن وما  
تحتاجه من العلوم في اختيار البذور ووقاية المزروعات من الآفات بالمبيدات  
وتوقيت ريها وجوب القيام عليها بالرعاية الدائمة لكان له رأى آخر فيها .  
ولما كانت أصول المعاش هذه مجال النشاط البشري في حياة الناس  
وتستدعي بالضرورة ارتباط الناس بعضهم ببعض في المعاملات كان  
من الحكمة أن يضع الإسلام لهذه الأصول قواعد عامة تنظمها وتضبط  
علاقات الناس حتى لا تكون الحقوق فيها عرضة للانتهاك والإتلاف وحتى  
لا يكون عامل الطمع والأثرة هو المحرك لهذا النشاط فينتهي به إلى الفوضى  
وقد ذكرنا من قبل بعض القواعد العامة التي تضبط علاقات الناس  
في نشاطهم العام وسنذكر بعض ما وضعه الشارع من قواعد خاصة  
بهذه الأصول .

## الزراعة

من وجود المعاش: الزراعة ، وهي معالجة الأرض بالحرث والبذر والسقي لاستنبات الزروع والثمار والانتفاع بها في الثقوت والنفكة ، ومجال النشاط فيها محدود بالنسبة إلى وجود المعاش الأخرى ، ولذلك اختص بها أهل البدو في الغالب كما قال العلامة ابن خلدون .

وإذا كان مجال النشاط فيها محدوداً قلّت فيه فرص التمدّاع والمباكرة ، والعمل ذلك هو السبب في أن الإسلام لم يكثر الحديث عنها ولم ينبّه إلى الانحرافات التي يتعرض لها المشتغل بها كما يتعرض المشتغل بالتجارة والصناعة .

وما ورد في الإسلام عنها يكاد ينحصر في الحث عليها ، لأنها مصدر أقوات الناس والأنعام ، والتعذير من الزراعة في الأرض المغتصبة والحث على إحياء للوات من الأرض أو ما يعرف في اصطلاح العصر باستصلاح الأراضي ، حتى تكون مصدر رضاء الأفراد والدولة ، وأن من احتجر أرضاً لمصالحها فلم يستطع فعلبه أن يتخلّى عنها ليقوم بالإصلاح من يقدر عليه .

وما ورد فيها التحذير من منع المياه من سقى الورع ومن اشتراط ما يستنصر به أحد الطرفين في الزراعة كأن يشترط لئلا يك على المزارع أن يعطيه قدرا من الخارج كخمس أو أرباب أو خمسة قناطير ، فقد لا تخرج الأرض هذا القدر المشروط ، فإن شرط خمسة من الخارج كالربع أو الخمس ونحو ذلك فلا مانع منه حيث يمكن الوفاء به .

وإلى هذه القواعد تغير الأحاديث الآتية :

عن أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغم غرسا أو يزرع زروا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

وعن النبي ﷺ أنه قال : « من أحيأ مواتا فهو أحق به » . وللوات : ما ليس بملك لأحد ولا هو من مرافق البلد ، والإحياء : أن يحياها بالسقى والورع أو البناء فتصير بذلك ملكه ، وشرط بعض الفقهاء إذل الحاكم بذلك .

وعنه أنه قال : « ليس المحتجرح حق بعد ثلاث سنين » والاحتجار وضع اليد على الأرض للوات بقصد إحيائها وتعميرها ، وقد طبق عمر - رضي الله عنه - هذه القاعدة حين قال في خطبة له : « من غطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره فعمرها فهي له » .

وعنه أنه قال : « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل السكك » .  
وعن عروة بن الزبير : « أن رجلا من الأنصار غاصم الزبير  
في شراج - مسايل الماء - من الحرة يسقى بها النخل ، فقال  
رسول الله ﷺ : « اسق يا زبير ، فأصره بالمعروف ، ثم ارسل إلى  
جارك » فقال الأنصاري : « أن كان ابن حمتك » ، فتلون وجه  
رسول الله ﷺ ثم قال :

« احبس حتى يصل الماء إلى الجدر واستوب له حقه » ، فقال  
الزبير : « والله إن هذه الآية نزلت في ذلك » « فلا وربك لا يؤمنون  
حتى يحكوك فبأشجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت  
ويسلموا تسليما » (١) .

وعن النبي ﷺ : « أعظم الغلول عند الله عز وجل ذراع من  
الأرض ، تجدون الرجلين جارين في الأرض أو في الدار فيقتطع أحدهما  
من حظ صاحبه ذراعا ، إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين » .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قالت الأنصار للنبي ﷺ :  
« اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل ، قال : لا : فقالوا : تكفرونا  
المؤونة ونشرككم في الثمرة ، قالوا : صمنا وأطلعنا » .

وعن رافم - رضي الله عنه - قال : « كنا أكثر أهل

المدينة حقلاً ، وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول : هذه القطعة  
لي ، وهذه لك فربما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبي  
صلى الله عليه وسلم .

• • •

وقد يتولى المالك الزراعة بنفسه ، وقد يشرك معه آخر فيسمى  
العمل حينذاك مزارعة .

وللمزارعة صور مختلفة حسبما يتفق عليها لذلك وزارع الأرض ،  
وقد تولى الفقهاء شرح هذه الصور ووضعوا لكل منها حكماً  
مستمداً من السنة النبوية الكريمة .

## التجارة

إن التجارة من وجوه للعاش ، وهي من أوسع ميادين النشاط  
البشرى وترتبط بأنواع النشاط الأخرى ، كالصناعة والزراعة أشد  
الارتباط ، فالصناعة لا بد لها في تصريف إنتاجها من التجارة ،  
والزراعة لا بد لها في تصريف محصولاتها من التجارة ، وهي من  
أكثر وجوه النشاط البشرى إفراء لما فيها من كثرة الأرباح حتى  
قبل في السأثور : « تسعة أعشار الرزق في التجارة » والمصدر  
في اللواشى .

وفي التجارة مجال واسع لأنواع الخيل في ترويج السلع وإخفاء  
الميوب واستغلال سلامة قلوب للتعاملين ، أو كما قال العلامة  
ابن خلدون : « إنها تستدعى المسكاسة والغلابة والمأحكة والغش  
وتماهد الأيمان الكاذبة على الأثمان رداً وقبولاً » .

ولما كانت حاجة الناس إليها ضرورية ، وكان مجال الانحراف  
واسعاً ، أولاهها الإسلام عناية قوية وخص التجار ببواعث من  
الترفيب وزواج من الترهيب تقيهم على الطريق السوى الذى  
يأمن الناس فيه على أموالهم وحقوقهم ، ولتكون أرباحهم حلالاً

يبارك لهم فيها ، وأوصى الشركاء أن يتناصحوا ويتعاونوا ليفلحوا وينجحوا .

وإذا كان أكثر ما يتعامل به في التجارات مكيلاً أو موزوناً وكن الإسلام عنايته على استيفاء الكيل أو الوزن ، وحث للتجار على أن يتساعحوا في البيع والشراء ويقيلوا النادم من بيعه أو شرائه وحذرهم الاحتكار في ظروف القدة لما في ذلك من الإضرار بالناس .

ومما جاء في القرآن الكريم خاصاً بالتجارة قوله تعالى :

« ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم . يوم يقوم الناس لرب العالمين » <sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم . ولا تبغضوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين » <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : « والساء رفمها ووضع الميزان . ألا تطغوا في الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » <sup>(٣)</sup> .

[٢] الشراء : ١٨١ - ١٨٣

[١] المطفوف : ١ - ٦

[٣] الرحمن : ٧ - ٩



وعما جاء في السنة :

ما روى عن رسول الله - ﷺ - : أنه خرج إلى السوق فرأى طعاماً مصبراً ، فأدخل يده فأخرج طعاماً رطباً قد أصابته السماء ، فقال لصاحبه : « ما حلاك على هذا ؟ » قال : « والذي بعثك بالحق إنه لطعام واحد » قال : « أفلا مزلت الرطب على حدة واليابس على حدة فتتبايعون على ما تعرفون ؟ من فعلنا فليس منا » .  
وعنه : « من باع عيباً لم يبينه لم يزل في مقت الله ، ولم تزل لللائكة تلعه » .

وعنه : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا اقتضى ، سمحاً إذا قضى » .

وعنه : « من أقال أخاه بيعاً أقال الله عشرته يوم القيامة » .

وعنه : « إن أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يهلقوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا كان عليهم لم يعطوا ، وإذا كان لهم لم يمسروا » .

وعنه - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه :

« أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان خرجت من بينهما وجاء الفيضان » .

والشركة صور مختلفة ، فتارة يباشر التاجر تجارتَه بنفسه ، وتارة يباشرها مع شريك أو شركاء .

والشركة تارة تكون بالعمل ورأس المال من كل من الشريكين .

وتارة تكون بالمال من أحدهما والعمل من الآخر وتسمى مضاربة .

وتارة يكون التصرف بالأمانة .

وتارة يكون بالوكالة ، وقد تناول فقهاء الإسلام هذه الصور

بالشرح وذكر الأحكام التي تحيط بها بنحو من الثقة والاطمئنان .

## السماحة في البيع والشراء

من طبيعة الحياة تبادل للنافع ، وأكثر تبادل للنافع بالمبايعات والمعاوضات ، ولا يكاد ينتفى يوم دون أن يباشر الإنسان نوعاً من المباديعات ، وخصوصاً في اللذيق التي تسكّد شؤون الناس وحاجاتهم تستنجز بالمبايعات اليومية .

وقد حرص الإسلام على تنظيم البيوع - عرضاً شديداً حتى لا تنغى إلى النزاع والتكرّر ، فأوجب أن تكون الأثمان معلومة محددة تحديداً دقيقاً ، وأن تكون السلع معروضة مرضاً واضحاً يكتشفها المشتري في ضوءه اكتشافاً تاماً بحيث يتجلى ما فيها من الحسن والعيوب لتسند على التباين منافع الاعتراض ، وجعل المشتري من ذلك مدة للخيار في البيع ليعضيه أو يفسخه حتى إذا تم البيع كافى عن رضا واطمئنان .

ومع هذا الاحتياط في ضمان حسن التعامل بين الناس استحسن الإسلام أن يجري التعامل بينهم في جو من اليسر والتسامح والتغاضي مما لا سبيل إلى تعاديه من الغبن ، فطلب من المسلمين السماحة والتمهيد في البيع والشراء ، وليس للسماحة حد دقيق يمكن أن نقف عنده [١]

وليس لها صدد في محصر وتذكر، وإنما هي شيء متروك لتقدير البائع والمشتري، فالمتجاوز عن طفيف الكيل أو الوزن أو للمساحة سماحة، والمتجاوز عن جودة النقد سماحة، وعدم التشدد في تقدير الثمن سماحة، وإرضاء ذوق المشتري سماحة، وعدم استغلال سلامة القلب سماحة، والرشاشة والبشاشة في وجه المشتري أو البائع سماحة، وهكذا مما اصطلاح التجار على تسميته خذافة، إلا أن كل ذلك ينبغي أن يكون في إطار من الإخلاص والأمانة وإلا كان نفاقاً للاصطياد والغدر والحياة.

والسماحة في البيع والشراء تجلب البركة والرحم وتدفع التنازع والنخاصم وفيها تشجيع للبائعين وخصوصاً أصحاب السلع الهينة الذين يعيشون على رموس أموال ضئيلة كبائعي الحنظل والفاكهة الجوالين الذين يذرعون<sup>(١)</sup> الأرض طوال اليوم في توزيع ما يحملون على رموسهم وأكتافهم وبين أيديهم ويصتريحون منه ما بقي بكتفائهم وكفاف أسرهم.

إن هؤلاء أحق الناس بالسماحة في الشراء، ففي السماحة معهم عون خفي على تنقيس كربهم.

وما أحلى ما يجري على ألسنة الناس من قولهم: «التساهل في الثمن عند الغراء صدقة خفية».

[١] يسرون في الأرض ذهاباً وإياباً، لامن الزراعة. [الإشراف الفني]

نعم إنها صدقة على خير مستحق ؛ لأن البائع رب الأسرة الذي يسلك طريق العزة والكرامة في سبيل عيشه وعيش أولاده ، فيبيع ويشترى ويربح ليعيش عيشة يصون بها حياته وكرامته في حاجة إلى أن يشجع على ذلك السلوك من طريق خفي لا يجرح شعوره ولا ينال من كرامته ، وهو طريق التبائع بالمساحة واللياسة .

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رحم الله عبداً ممحاً إذا باع ، ممحاً إذا اشترى ، ممحاً إذا اقتضى ، ممحاً إذا قضى » .

وعنه أنه قال : « أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالا ، فقال له : ماذا عملت في الدنيا ؟ » قال : ولا يكتمون الله حديثنا ، قال : « يا رب آتيتني مالا فكنت أبايع الناس ، وكان من خافي ، الجواز ، فكنت أيسر على اللومر وانظر المعسر » ، فقال الله تعالى : « أنا أحق بذلك منك ، تجاوزوا عن عبيدي » .



## الاحتكار: السوق السوداء

الاحتكار: هو حبس السلع التجارية على اختلاف أصنافها لتقل في الأسواق وتغلو أسعارها، ويتحكم المحتكر في بيعها بالأرباح التي يفرضها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو اقتسدار، وقد سميت هذه العملية في العصر الحديث «بالسوق السوداء» وإنها تسمية مناسبة فهي سوداء على المشتري لانطراره إلى دفع الأرباح التي لا توازي أرباح السلع في العادة، وسوداء على البائع لأنها تجلب عليه مقت الله وفئدب الناس، وقد تذهب بماله كله حين يضطر وله الأمر إلى مصادرته عقاباً له على جبنائه على المجتمع بإشاعته الذعر والإزعاج بتوهم فقدان السلع في الأسواق، ولا يترأى أهوال الناس بالاسترباح غير المشروع، وقد روى أن علياً رضي الله عنه أمر بإحراق طعام محتكر.

إن الاحتكار أنانية جمعة مدعرة لا تبالى بمصاحبة الجسادة ما دامت تحقق مصلحة الفرد الجمع، والمحتكر عضو فاسد في جسم الجماعة إذا لم تعالج منه بالضرب على يده مري إليها فساد.

وهو نشاط تجارى مفتعل غير طائى وغير مشروع يدخل على

السوق الطبيعية فيكدر مجراها ويحيل التعامل فيها إلى عمليات  
اختلاس وانتهاب وانتهاز فرص التخفي والغش ، ولهذا كله ولما  
يؤدي إليه من احتباس الحاجات الضرورية من الأقوات وما يشبهها  
ولا سيما عند الأزمات حرمة الإسلام ولعن المتكسبين به .

فمن رسول الله ﷺ أنه قال : « من احتكر حكرة يريد أن  
يغلي بها على المسلمين فهو عاص » .

وقال : « بئس العبد المحتكر إن مع برخص ساءه وإن مع  
بغلاء فرح »

وقال : « من احتكر الطعام أربعين يوما برىء من الله وبريء  
الله منه » .

وقال : « وأيما أهل هرمة أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت  
منهم ذمة الله تعالى » .

وقد كره الإسلام الاحتكار واستحب التصرف السريع  
في السلع تبسيرا على المحتاجين واقتناها بما تيسر من الربح وتفضية  
في سبيل مصلحة الجماعة .

ومن رسول الله ﷺ - أنه قال : « من جلب طعاما قباع  
بسر يومه فكأنما تصدق به » .



ومن أطف ما يذكر في موضوع الاحتكار وتخرج المصالحين منه ما أورده الغزالي في كتابه الجليل «إحياء علوم الدين» من بعض السلف ، فقد ذكر أن تاجيرا كان يواظط فجهز سفينة حنطة إلى البصرة وكتب إلى وكيله : بيع هذا الطعام يوم يدخل البصرة ولا تؤخره إلى غد ، فوافق صمة في المعرف فقال له التجار :

« لو أخرته جمة وبحت فيه أضغافه ، فأخره جمة فرج فيه أهثاله ، وكتب إلى صاحبه بذلك ، فسكتب إليه صاحب الطعام : « يا هذا إنا كنا قنعنا برج يصير مع سلامة ديننا ، وإنك قد خالفت وما نحب أن تريح أضغافه بذهاب شيء من الدين ، فقد جنيت علينا جنابة ، فإذا أتاك كتابي هذا فخذ المال كله فتصدق به على فقراء البصرة وليتني أنجبو من إثم الاحتكار كنا لا على ولا لي » .

إن الاحتكار يشير الحقد والسكرامية بين أبناء الشعب وخاصة في الظروف الاستثنائية كظروف الحروب وانقطاع الموارد .  
لذا كان السلف يتحذرون ظروف الشدة ويوزعون ما همي أن يكون قد تجمع لديهم من أقوات ، إسهاما منهم في تفريج الأزمات وإتقاء جزاء الله ومشوئته .

وقد يستعمل الاحتكار سلاحا ضد الأمة في ظروفها الحرجة لبلادة

أفكارها ، وإشاعة القلق والدعر في صفوفها ، لهذا تعنى الدولة بشأنه  
مناية خاصة .

وليس الاحتكار المحرم خاصا بالعلماء كما يرى بعض الفقهاء ، بل  
هو عام في كل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة كاحتكار  
الأدوية وخبوط النسيج وأدواته ، والوقود ومواد البناء وغير ذلك  
بما لا بد منه للناس ولا يستغنى عنه وأنه وإن كان قد ورد في بعض  
الأحاديث التصريح باحتكار الطعام ، فقد وردت أحاديث أخرى  
طامة غير مقيدة بذكر الطعام كقوله صلى الله عليه وسلم : « من احتكر حكرة  
يريد أن يغلى بها على المسلمين فهي خاطئة » ، وقد برئت منه ذمة الله .  
وإذا كان بعض الفقهاء قد أسد أحق بالطعام ما تمس إليه الحاجة  
كالتياب ، فليصدق به كل ما يذهب ذلك كما أُلقيت للتياب . قال الإمام  
أبو يوسف : « وكل ما أضر بالناس حبيسه فهو احتكار وإن كان  
طعاما أو ثيابا » .

ولولى الأمر أن يجبر المحتكر على بيع ما عنده عند الضرورة  
قال العلامة ابن حجر الهيتمي : « أجمع العلماء على أنه لو كان عند  
إنسان طعام واضطر إليه الناس يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم .  
والاحتكار شؤم على صاحبه لما فيه من الإضرار بالناس والاسترباح  
غير المشروع » .

قال العلامة ابن خلدون: «ومما اشتهر عند ذوى البصر والتجربة  
 في الأمصار أن احتكار الزرع لحين أوقات انغلاء مشوم، وأنه يعود  
 على فائده بالتلف والخسران. وسدبه - والله أعلم - أن الناس لحاجتهم  
 إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلونه فيها من المال اضطرارا فتبقى  
 النفوس متعلقة به، وفي تعليق النفوس بما لها سر كبير في وباله  
 على من يأخذه مجازا، فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير  
 سعة في العذر وهو كالمسكر، وما عدا الأقوات وللساكولات من  
 اللبيمات لا اضطرار للناس إليها، وإنما يبعثهم عليها التفتن في الشهوات  
 فإثر يبذلون أموالهم فيها إلا باختبار وحرص ولا يبقى لهم تعلق بما  
 أعطوه، فلماذا يكون من عرف بالاحتكار تجتمع القوى النفسانية  
 على متابعته لما يأخذه من أموالهم فيفسده ربحه» .



## الصناعة

إن الصناعة من أهم الأركان التي يقوم عليها بناء العالم ، وهي  
أس الحضارات .

فالحضارات مجموعة من الأفكار تجسدها مجموعة من الصناعات .  
وفيما نأكل ، وفيما نشرب ، وفيما نلبس ، وفيما نمسكن ،  
وفيما تتمتع به من ألوان الزينة والرفق جملة من الصناعات يشتبك  
بعضها ببعض ، ويكمل بعضها البعض .

وبالصناعات يقوم الميكل الاقتصادي للعالم كله ، ولأهميتها دعا  
الإسلام إليها وجعلها من فروع الكفاية بمعنى أن الجماعة الإسلامية  
لا بد أن يتوافر في أهلها من كل ذي حرفة وصناعة من يسكنها  
حاجتها من الصناعات المختلفة ، فإذ لم يوجد فيها من ينهض بهذه  
الصناعات أتمت الجماعة كلها وبخاصة أولى الأمر ومن يسلم  
الحل والعقد .

قال الإمام الغزالي بعد أن ذكر أن تعلم بعض العلوم من فروع  
الكفاية كالحساب والعب : « إن أصول الصناعات من فروع  
الكفاية كالزراعة والحياكة والسياسة بل الحياكة والخياطة ، فإذ  
لو خلا البلد من الحجام لماع الحلاك إليهم بتمريضهم أنفسهم للهلاك .

فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء ، وأرشد إلى استعماله ،  
وأعد الأسباب لتعاطيه ، فلا يجوز التعرض للهلاك وإماته ٤ .

وقد أشار المفسران الكريم إلى بعض الصناعات التي زاو لها  
الأنبياء كصناعة الدروع التي مارسها داود - عليه السلام - فقال  
جل شأنه : « ولقد آتينا داود منا فغلا يا جبال أوبى معه والطير  
وألنا له الحديد ، أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحا  
إني بما تعملون بصير <sup>(١)</sup> » .

وكصناعة التجارة التي بإشراف نوح - عليه السلام - بأمر به  
حيث قال جل شأنه : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا  
فإذا جاء أمرنا وفار التنور فأمك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك  
إلا من عصى عليه القول منهم ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم  
مفقون <sup>(٢)</sup> » .

ولا شك أن الصناعات أصبحت الآن أهمسب الموارد الاقتصادية  
تمد الدول بكل إمكانيات التقدم والرخاء والرفه ، وليس في الصناعات  
أيا كان لونها عيب ، فالعمل شرف وواجب وعبادة لله سبحانه .

والعيب كل العيب في البخل والتعطل ، والتطفل على الغير  
في المعاش ، وفي الحديث الصحيح :

[١] - أ : ١٠ ، ١١ .

[٢] لاؤتون : ٢٧ .

« ما أكل أحد قط طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده  
وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .

إلا أن هناك صناعات يحرمها الإسلام كما أشرنا إلى ذلك  
في موضوع « العمل المحظور » .

والصائم أجور فيما استعمل فيه ، ويسمى بلغة العصر أجيراً  
مشتركاً يعمل لصاحب العمل نظير أجر يتفق عليه بينهما .

وواجب الأجير للمعترك كواجب الأجير الخاص ، هو الإخلاص  
والنزاهة وإتقان العمل والوفاء بالوعد .

وقد تناول الفقهاء الإسلاميون عقد إجارة منافع الأشخاص  
وابتدوا أحكامه العامة ومبادئه الأساسية تاركين لولي الأمر التفاصيل  
يضعها حسب مقتضيات العصر واختلاف الزمان بظارها الديني .

ومن الأحاديث التي أشارت إلى بعض القواعد قوله صلى الله عليه  
وسلم : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

وقوله : « من استعملناه على عمل فوَزَقْنَاهُ رِزْقاً فَاأْخُذْ بِهِ  
ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ » .

وقوله : « ويل للتاجر من بلى والله ، ولا والله ، وويل للصانع  
من غد وبعد غد » .

وقال العلامة الإمام الغزالي : « لا ينبغي للصانع أن يتهاون بعمله على وجه لو حمله به غيره لما ارتضاء لنفسه ، بل ينبغي أن يحسن العنمة ويحكمها ثم يبين عيوبها إن كان فيها عيب فبذلك يتخاضع » .

وقد سئل أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن الرقوي بحيث لا يتبين ، قال : « لا يجوز لمن يبيعه أن يخفيه وإنما يحل للرقا إذا علم أنه يظهره أو أنه لا يريد للبيع » .

---



همن شئون الميما



## المال

للمال مرتبط بالعملي ولا مال بغير عمل ، وللايراث من هولي  
للورث تركه للوارث ، وللمال - مثلاً في كل نقد وكل حين وفي كل  
ما سخره الله للناس من خير في السبر والبحر ، وفي بطن الأرض  
وظاهرها - أساس حياة للفرد والجماعة ، لا نستقيم حياة الفرد إلا به  
ولا تصلح شئون الجماعة إلا به أيضاً ، فضرورات الفرد وكالياته  
لا تحصل إلا بالمال وشئون الجماعة المختلفة لا تقوم إلا عليه ،  
فشئون الصنعة والري والزراعة والتجارة والصناعة والبريد والبرق  
ونحوها من مرافق الحياة تعتمد كلها على المال ، وكذلك بعض  
شئون العبادة : كالسجود والعمرة وبر الوالدین ومدة فري القربى سبيلها  
للمال ، وقد قيل في مشهور التعبيرات : للمال عصب الحياة .

وأبلغ ما قيل في قيمة المال قوله تعالى : « ولا تؤثروا السفهاء  
أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » <sup>(١)</sup> فالمال قيام الحياة وقوامها ،  
فقيمة كل أمة أولاً بما تملك . وبكثرة المال وقلته تختلف حضارات  
الأمم وينخفض أو يرتفع مستواها المادي ، فالمشقة والراهبة  
ظل المال يبعثانه أينما كان ، لذلك كان المال حبيب الروح وممشوق

[١] النساء : ٥٥ .

الناس منذ كانت الدنيا وما زال مشعل الحروب ومثير الخصومات بين الأفراد والأمم .

والمال من أجل نعم الله على عباده ، يسلح به دينهم ودنياهم وبه امتى الله عليهم ، فقال تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً »<sup>(١)</sup> وقال جل شأنه حكاية لما قال نوح - عليه السلام - لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً . يرسل السماء عليكم مستريراً . ويزدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً »<sup>(٢)</sup> . وامتدحه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » .

وليس لاقتناء المال حد يقف عنده ما أدبت فيه حقوق الله وما كان اكتسابه من طرق الحلال المشروعة التي رسمها الإسلام وخلصت من الغش والخداع والظلم والاختصاب والرشوة والسرقة واجتنبت فيها الشهوات .

فمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس » . وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان لأبي بكر الصديق

[١] الكهف : ٤٦ .

[٢] نوح : ٩٠ - ١٢ .

— رضى الله عنه — غلام يخرج له الخراج<sup>(١)</sup> وكان أبو بكر يأكل من خراجهم ، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر ، فقال له الغلام : أتدرى ما هذا ؟ فقال أبو بكر : « وما هو ؟ » فقال : كنت تكلمت لإنسان في الجاهلية وما أحسن الكفاية إلا أنى خدمته فلتقبنى فأعطاني لذلك هذا الذى تأكل منه ، فادخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه .

ولا بأس بالجد في طلب المال ما كان الطلب في هواة ورفق دون شره ولحف ومع الاحتياط في طرق الكسب ، فإن للمال إغراء وضراوة كضراوة السباع بفرائسها .

وعن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس<sup>(٢)</sup> لم يبارك له فيه وكان كالذى يأكل ولا يشبع . وكما أنه لا بأس بتحصيل المال من وجوهه المشروعة فلا بأس بالادخار منه مهما كثر ، ولا يسكون هو الكسب الذى توعد الله عليه بالعذاب ما أدبت فيه حقوق الله على ما سنبت .

[١] الخراج : كل شيء يحمله اليد على عبده يؤديه كل يوم ، وباقى كسبه يكون للبد .

[٢] إشراف النفس : تعللها وطعمها في الشيء ، وسخاوة النفس : عدم الإشراف إلى الشيء والطمع فيه والمبالاة به .

« الإشراف النفس »



## وظائف المال

عرفنا بما تقدم أن للمال من أجل نعم الله على عباده إذ جعله قياماً للناس كما جعله قياً للأمتعة والسلع تجرى بمبادلته بها شئون المعاش فيسر وسمولة ، وقد تقدم ما حكاه القرآن من نوح بما قاله لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً . يصل الساء إليكم مدراراً ويغدهم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً » (١) .

ويحسن رعاية المال واستثماره بالطرق التي منها الإسلام يزداد ثناء وبركة ويزداد انتفاع صاحبه وانتفاع الجماعة به .

وللمال وظائف تفرضها القوانين السبوية والقوانين الوضعية المستمدة من القوانين السبوية كما يفرضها الضمير الحى والوجدان النبيل . ويمكن حصر تلك الوظائف فيما يأتى :

الإتفاق على النفس والأمة .

التركة .

للضرائب .

الاتفاق فى المصالح العامة ، الادخار .

[ ١ ] سورة نوح ١٠-١٢ .





## الوظيفة الأولى للمال

### الإتياف على النفس والأسرة

لم يجعل الله المال غاية لقائه إذا احتازه الإنسان وقف عندها  
نظام على خدمته وحمايته ، ولكن جعله الله وسيلة إلى غايات تتعلق  
بمصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

ومن غاية المال للفرد أن يتفق منه على نفسه وأسرته ولاخير  
في مال لا ينفع صاحبه كما يقول أناس .

فن حق صاحب المال بل من واجبه أن يتفق على نفسه وعلى  
من يعمل بالمعروف دون إسراف أو تقتير ، وقد وضع الإسلام قواعد  
عامية للإتياف تصلح لكل فرد وفي كل زمان ، ومن أدق التواضع  
في الإتياف ما أشار إليه سبحانه وتعالى في قوله : « وكوا واشربوا  
ولا تسرفوا إنه لا يحب للسرفين » <sup>(١)</sup> وقوله : « ولا تجعل يدك مغلولة  
إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط فتعبد ملوما مسورا » <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : « ليتفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه

[١] الأعراف : ٣١

[٢] الإسراء : ٣٩

فلينفق مما آتاه الله لا يسكلف الله نفسه إلا ما آتاهما سيجعل الله  
بعد عمر يسيراً (١) .

وما أشار إليه رسول الله - ﷺ - بقوله : « كل ما شئت والبس  
ما شئت ما أخطأتك خصمان : سرف ، ومخيلة » .

والإسلام يبغض التقتير كما يبغض الإسراف ، وفي ذلك يقول الله  
تعالى : « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » (٢) .

ويقول ﷺ : « شر ما أعطى الرجل شح هالع ، وجبن هالع » .  
ولا يمكن وضع قاعدة حسابية دقيقة يلزم بها كل فرد وكل  
أسرة ، فكل طائفة ، وهو ميزان نفسه ، عليه أن يوازن بين موارده  
ومصارفه ، وقد ينفق وجل الثبات في العام ولا يكون مسرفاً وينفق  
الآخر عشرات ويكون مسرفاً .

إلا أن ذا السعة ينبغي أن يلاحظ ألا يخرج بكثرة إنفاقه  
إلى الترف الذي يغشى به إلى الانحراف ، وسقوط الهمة ، واعتلال  
للصحة ، وإهلاك القوة وإلى التماخية والمهامة بظواهره وغناؤه ، فذلك  
هو البطل والعجب الذي نهى عنهما الإسلام .

فمن رسول الله - ﷺ : « لا يزال الرجل يذهب بنفسه حتى

[١] الطلاق : ٧

[٢] التين : ١٦

يكتب في الجبارين <sup>(١)</sup> ، فضلا عن أن هذا يجلب عليه حقه  
 المهرمين وغيظ البائسين وغضب الناس أجمعين .  
 ويجب ألا يحمل حب التقليد والمباهاة والمفاخرة متوسط الحال  
 على أن يتحمل ما ليس في وجهه في اقتناء الأثاث والرياش والأدوات  
 السكالية فيفترض ويستدين ويمرض نفسه للقلق والإرهاق  
 ودوام التفكير في طرق الحداثة فتصبح أدوات الترف ووسائل  
 الراحة مصادرتهم ونسكهم .

والذي لا شك فيه أنه ما يحب الله من عبده أن يرى أثر نعمته  
 عليه في نفاق ما أحله من طعام وشراب وملابس ومكان هو وأسرته  
 ومن يعمل ، إلا أنه ينبغي ألا يطلق لنفسه العنان في كل ما تشتهي  
 ويستجيب لها في ما تطلب فلن تنقضي للنفس شهوة وإن تقف عند  
 حد ، وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من الإسراف أن  
 تأكل ما اشتبهت » . ورحم الله البوصيري إذ يقول :

والنفس كالطفل إن تهمله شب على

حب الرضاع وإن تمطيه ينقطع

---

[١] ينهب بنفسه : يرفع ويتكبر .



## الوظيفة الثانية للبيان الزكاة

الزكاة من أركان الإسلام التي يقوم عليها بناؤه ولا يتم إسلام المسلم إلا بها . ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر عما روى البخاري ومسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » .

وقد جاءت الزكاة في القرآن مقرونة بالصلاة في عشرات المواضع كما أكرت السنة في الحديث عنها ، والزكاة كما عرفها الفقهاء عمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص .

والحكمة في افتراضها واضحة ، وقد أوضحها الكتاب شرحا وبيانا ، وكانت فيما كتبه الكتّابون أعظم بيان عن فضل الزكاة الإسلامية ، وسبق الإسلام بتشريعه إيها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يسعى لتحقيقه العقل الاقتصادي الحديث .

ويمكن إجمال مزايا ، من الناحية الاقتصادية بأنها جزء مفروض من المال على الأغنياء قصد به سد حاجات جماعات من الشعب قعدت

بهم ظروف الحياة عن الكسب وتحصيل الثروت رحمة بهم<sup>(١)</sup> وسداً  
لعوزهم، ووقاية للمجتمع من أخطارهم، كما قصده به صد جوانب من  
المصالح العامة للأمة .

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الأخلاقية بأنها طهرة للنفس  
من رذيلة الشح التي هي من أقبح الرذائل الأخلاقية كما قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : « شر ما أعطى الرجل مع حالف وجبن خالع » .  
وأنها وسيلة لتطبيب نفوس الفقراء ، واستئلال أحقادهم على  
الأغنياء ، وإشعارهم بشهائهم معهم ، وإحساس بواجبهم نحوهم ،  
وربط بعضهم ببعض بروابط المحبة والتعاون .

وفي المجال الأخلاقي هبر القرآن الكريم عن الزكاة بأنها حق  
للفقراء صيانة لكرامتهم وحسباً على شعورهم ، ونهذب إلى إخفاء  
الصدقات مراعاة للذمة للمنى قتال جلي شأبه : « إن تبدوا الصدقات  
فنفعنا هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر  
عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير »<sup>(٢)</sup> .

وقد أشار القرآن الكريم إلى ما في الزكاة من المعاني والحكم

[١] يمكن أن يفطن لوضع المال في نظر الإسلام بالآتي :

على التقدير أن يعمل ولكل أن يعيش : « وأنفقوا مما جعلكم مستخفين فيه »  
« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم »  
الإشراف الفنى

[٢] البقرة : ٢٧١ .

في آيات كثيرة فتدل على شأنه : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » (١) .

وقال : « وأطيعوا الصلاة ، وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه منه الله » (٢) .

وقال عز من قائل : « وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المصدّقون » (٣) .

كما أشادت السنة إليها في أحاديث لا تحصى ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : ( إن تمام إيمانكم أن تؤدوا زكاة أموالكم ) .

وقوله : ( حسنوا أمركم بالزكاة ) .

وقوله : ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليؤد زكاة ماله ) .

وقوله : ( إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك ) .

وقوله : ( ومن جمع مالا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر ) .

وقوله : ( وبلى للأغنياء من الفقراء يوم القيامة يقولون :

ربنا ظلمونا حقوقنا التي فرضت لنا عليهم ، فيقول الله عز وجل :

« وعزّني وجلالي لأديننكم ولا بعدنهم » ثم تلا رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .

---

[١] النورة : ٣٠١ . [٢] المزمل : ٧٠ . [٣] الروم : ٣٨ .





## المواد التي تجب فيها الزكاة

الزكاة كما عرفها الفقهاء تعريفا شرعيا هي : « تملك (١) جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص » ، فالجزء المخصوص : هو المقدار الذي حدده الشارع في كل صنف من أصناف المال . والمال المخصوص : هي الأعيان التي أوجب الشارع فيها الزكاة ، والشخص المخصوص : هم الفقراء والمساكين وغيرهم ممن تضمنتهم الآية الكريمة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمسلمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » . (٢)

والأصناف التي تجب فيها الزكاة : النعم ، وهي الإبل ، والبقرة والغنم ، الذهب والفضة ، عروض التجارة ، الزروع والثمار ، المعدن والركاز .

### زكاة النعم :

النعم هي الإبل والبقرة ويشمل الجاموس ، والغنم . وكلها يفترط فيها الزكاة وهو القدر المخصوص الذي إذا وصلت إليه وجبت فيها الزكاة .

[١] يلاحظ بهذا أن الزكاة في نظر الإسلام حق ثابت للفقراء في ذمة الأغنياء ، فليست خدمة اجتماعية ولا جباية ولا مئة ، ولا هدية .

الإشراف الفنى

[٢] النوبة : ٦٠ .

ويشترط في وجوب الزكاة فيها زيادة على ما تقدم حصوله  
الحول على امتلاكها .

### زكاة الإبل :

ونصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت خمسا فمئيا شاة ، وفي كل  
خمس شاة حتى تبلغ خمسا وعشرين فيجب فيها ابن غاض ، وكلما  
زادت زاء مقدار الواجب على ما بين في كتب الفقه .

### زكاة البقر :

ونصاب البقر والجاموس ثلاثون ، والمقدار الواجب فيه تبيع  
أو تبعة وهو ابن أو بنت البقرة إذا مضى عليها سنة ودخلت  
في الثانية ، وكلما زاد عددها تغير النصاب وزاد مقدار الواجب  
في الزكاة كما يعرف من كتب الفقه أيضا .

### زكاة الغنم :

نصاب الغنم أربعون شاة ، ومقدار الواجب فيها شاة وإذا زاد  
مددها حتى يبلغ نصابا آخر زاد مقدار الواجب فيها أيضا .

\*\*\*

وزكاة للنعم : إنما تجب حسب ما قدمنا إذا كانت النعم سائمة ،  
أي تعيش على الرعي في البراري لقصد الدر والنسل والسمن الذي يقصد به  
تقويتها لا ذبحها ، فإن كانت سائمة للتجارة فمعيها زكاة عروض التجارة

### زكاة الذهب والفضة :

ونصاب الذهب عصفرون مثقالا ، ونصاب الفضة مائتا درهم وتقدر قيمة كل منهما حسب السعر الجاري فيها وقت الزكاة، والواجب فيها رابع العشر مهما بلغ التقدير بعد تمام النصاب .  
وأوراق البنوك والأسهم والسندات أموال مضمونة يجب فيها الزكاة ، وتقوم الأسهم والسندات حسب أسعارها الحاضرة .

### حلي النساء :

لأزكاة في حلي النساء إذا كانت للزينة والاستعمال ، وهذا رأي المالكية والحنابلة ، وأما الحنفية فيوجبون الزكاة فيها إذا بلغت نصابا وحال عليها الحول ، وللشافعية رأيان : رأي بعدم وجوب الزكاة ورأي بوجوب الزكاة إذا كان فيه إسراف .

### زكاة عروض التجارة :

عروض للتجارة هي كل ما أعد للتجارة من غير التقدين وتجب الزكاة فيها إذا بلغت قيمة الموجود منها نصابا من الذهب والفضة على ما تقدم بشرط أن تكون بنية التجارة ويحول عليها الحول .  
وتقوم العروض بما هو أشجع للفقراء ، فإن بلغت قيمتها نصابا من أحد التقدين دون الآخر قومت بما تبلغ به نصابا رطبة لمصلحة الفقراء .

### زكاة الزروع والثمار :

تنقسم الأرض إلى عشرية وخراجية ، فالعشرية أرض أسلم أهلها طوطاً أو فتحها الإمام عنوة ، وقسمها بين الفاتحين ، أو ثبت أنها عشرية بالسنة .

والخراجية أرض فتحت عنوة أو صلحا وأقر أهلها عليها .

والواجب في الأرض العشرية عشر الخارج بشروط :

١ - أن تسمى أكثر العام بماء المطر ونحوه كالماء الجاري ، فإن سقيت بالآلات ففيها نصف العشر .

٢ - أن يكون الخارج مما يقصد لاستغلال الأرض ، فلا زكاة في الحطب والحشيش غير المستغلين .

٣ - ألا يهلك الخارج كله ، فإن هلك بعضه سقطت الزكاة بحمايه ويخرج الواجب قبل إخراج النفقات :

هذا ولا يشترط في الخارج مضي الحول ولا بلوغه نصاباً ، والواجب في الخراجية ما يتفق عليه الحاكم مع أهلها .

وزكاة الزروع واجبة على المستأجر الذي يباشر الزرع ، والزكاة حق الزرع وهو نوع من الشكر على نعمة إنبات الزرع وسلامته وبذلك كان المستأجر هو المطالب بإخراج زكاة الأرض المستأجرة .

### زكاة المعدن والركاز :

المعدن والركاز عسرا : مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا خلقيا أو كنزا دفنه السكفار .

وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما ينطبع بالنار .

٢ - مائسج .

٣ - مائس بواحد منهما .

فالذي ينطبع كالحديد والذهب ، فالواجب فيه الخمس ، ومصرفه مصرف للغنيمة المذكور في قوله تعالى : « وادخلوها أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وقرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله <sup>(١)</sup> » والباقي للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة كالصحراء ، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان عليه علامة الإسلام فحكم اللقطة ، يعان عنه ويعرف به ليأخذه صاحبه ، وإن لم يوجد له علامة يجعل جاهليا إن وجد في أرض مملوكة ففيه الخمس والباقي للمالك .

وأما المائس كالنمط والقطران فلا شيء . فيه ومثله ما ليس ينطبع ولا مائس كالنوسجات .

ولا شيء فيما يخرج من البحر كالمنبر والأواثر والسمك إلا إذا أعد للتجارة فيكون كمعرض التجارة وتجب فيه الزكاة .



## مصارف الزكاة

مصارف الزكاة هي الجهات المستحقة لها ويجب صرفها اليها وهم ثمانية أصناف مثلهم قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » .<sup>(١)</sup>

والفقير : هو الذي يملك أقل من نصاب أو يملك مشغولا لحوائجه الأصلية .

والمسكين : هو الذي لا يملك شيئا .

والعامل عليها : هو القائم بتحصيل الزكاة بتكليف من الحاكم .  
والمؤلفة قلوبهم : هم الذين كانوا يستألون بالزكاة للدخول في الدين أو لدفع شرهم أو تطهير قلوبهم ...  
وفي الرقاب : العبيد الأرقاء الذين اتفقوا مع حاداتهم على هتتهم بمال يدفعونه اليهم ، وهم المسكاتبون فيعطون من الزكاة إمامة لهم على الحرية .

والغارم : هو المدين الذي عجز عن سداد دينه الذي لم يستدته

في مصدرة .

وفي سبيل الله: هم الجنود المجاهدون لإعلاء كلمة الإسلام ، بذلك  
فسره بعضهم وهو تفسير ضيق والأكثرون على أن سبيل الله يشمل  
كل ما فيه خير للجماعة المسلمين <sup>(١)</sup>.

وإن السبيل : هو الغريب الذي انقطع عن أهله وماله بغريته  
ولو كان له مال في وطنه .

وقد سقط من هؤلاء الأصناف صنف المؤلفة قلوبهم بوفاء  
النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله قد أهن الإسلام وأغنى عنهم .

ويرى بعض العلماء أن مصرف المؤلفة قلوبهم مازال قائما ،  
ومن هؤلاء الملامة للشوكاني حيث يقول :

« والظاهر جواز التأليف عند الحاجة <sup>(٢)</sup> إليه فإن كان في زمن  
الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته

---

[١] في جنوب شرق آسيا تقوم معارك عنيفة حول صحة توجيه جزء من الزكاة  
لبناء مدارس إسلامية تواجه التبشير الذي هيأ مدارسسه على مستوى رفيع ليدخلها  
أبناء المسلمين ، وعلة هذه المعارك هو التفسير القديم لعنى : في سبيل الله ، ونود  
أن نثير هنا إلى أن في سبيل الله : كل عمل اجتماعي أو تقالي أو عسكري يخدم  
الإسلام الحنيف . « الإشراف الفنى »

[٢] كأن الإمام للشوكاني يرى بيميرته حاجة الدعوة الإسلامية في العصر الحديث  
إلى مثل هذا مصرف في آسيا وأفريقيا . « الإشراف الفنى »



بالقصر والقلب ، فله أن يتألفهم ، ولا يكون له غشوا الإسلام تأثير ،  
لأنه لم ينفع في هذه الواقعة .

### حقوق أخرى للفقراء والمساكين :

للفقراء حقوق أخرى غير الزكاة مقررة في أموال المسلمين وهي  
أموال السكنايات التي أوجبها الله في الرجوع في الظهار وفي الخنث  
في الأيمان وفي التطهر في رمضان للمعجز عن الصيام أو في الفطر ممدا .

---



## حكمه تحديد مقادير الزكاة

تكلم العلماء والباحثون من الحكمة في وجوب الزكاة وقالوا :  
« إنها وصية بين الأغنياء والفقراء وتأليف بينهم لينتسج المجتمع  
ويسوده الأمن والسلام .

وقلما تعرض أحد منهم لبيان الحكمة في تحديد مقادير الزكاة  
ولماذا كانت في النقرود بنسبة اثنين ونصف في المائة وكانت في المواد  
الزكوية الأخرى بمثل هذه النسبة تقريبا .

ويلوح لنا أن تحديد هذه النسبة قد لوحظ فيه نسبة للمعجز البشري  
في الجماعة وأن هذه النسبة المالية تفي بحاجة المعجزة منها ، فالجماعة المعجزة  
الكادحة العاملة بمبادئ الإسلام في وجوب السعي والكد لا يبلغ معجز  
المعجزة فيها بالبخل والشيوخوخة والمرضى إلا نسبة عددية تسد حاجتها  
هذه النسبة المالية من الزكاة التي قررها الإسلام للفقراء في أموال  
الأغنياء ، فإن زادت هذه النسبة العددية ففي صدقة التطوع  
وكفارات الإيمان والصيام ما يواجه هذه الزيادة .

ومن يتتبع الإحصاءات التي تجريها الدول لحصر حالات المعجز  
في الجماعة يجدها تدور حول نسبة قليلة تغطي حاجاته مثل هذه

النسبة المالية من زكاة الأموال ، وقد ألم بعض العلماء بنحو هذا المعنى فقال :

« لا يقال : إن مقادير الزكوات لا تفي بمحاجات ذوي الحاجات ، والتكليف بها لا جدوى له في تحقيق ما عرضنا له من أغراض وحكم فإن ما يعطى من الزكاة وما يكون من كفارات مضافا كل ذلك إلى ما يكسبه الفقير من عمله وما يعادفه من صدقات تطوع ، كل هذا كغليل بمقاومة الحاجة لدى الفائزين فإن لم يكفهم على غرض فهو لمؤازرتهم ومعونتهم ؛ إذ للفروض أن الفقير يعمل ليكسب ما استطاع وإن ضاقت بهم السبل فبیت المال ولی من لا ولی له . »

## موقفى إلى الأمر من مبانى الزكاة

يرى العلماء أن لولى أمر المسلمين باعتبارهم مشغولاً من الفقراء واستخلاص إحقوقهم أن يحصل الزكاة من الأغنياء الباخلين بها قهراً منهم موما كلفه ذلك حتى لو كلفه محاربتهم وقتالهم ، لأن الفقراء جزء من المسلمين ، وسد حاجتهم وإصلاح حالهم إصلاح لحل المجتمع ، وولى الأمر مسئول عنه . يقول بعض المفكرين :

« وإمام المسلمين فى دار الإسلام هو الذى تؤدى له صدقات الزكاة وهو صاحب الحق بجميعها وصرفها لمستحقها ، ويجب عليه أن يقاتل الذين يمتنعون عن أدائها كما فعل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبو بكر ، رضى الله عنه ، فيمن منعوا الزكاة من العرب ، وقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة إلى من العرب ، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني هنا - الأنثى من المذنب - كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . »

والزكاة هى الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة المفروضة ، وأظهر آيات الإيمان وكان النبى ﷺ يبايع المسلمين على أدائها ، وأجمع المسلمون على كفر جاحدها ، ومستحل تركها وأنى أرى أن هذا العمل لا يحقق الغاية فى تحصيل أموال الزكاة كلها لأن الوصول إلى معرفة مقادير الأموال لدى الأغنياء

ثم معرفة الواجب فيها مطلب<sup>(١)</sup> هسير فأكثر أموال الناس غير ظاهر ويمكن إخفاء مآثر منه ، ووسائل الإخفاء كثيرة ، وفي الخزائن وفي شقوق الجدران ، وباطن الأرض وفي الأقارب والجيران مجالات مختلفة للإخفاء ، واستخدامها في اقتناء التحف والصور مجال آخر ولمارس العمليات المالية وسائل أدق من ذلك وأخفى .

ولقد كان هذا الحكم عمقاً للغاية منه حين كانت الأموال تتمثل في أعيان ظاهرة كالأغنام والأبقار والسلع التجارية التي يمكن معرفتها وضبطها أما في هذا العصر فإنها تتمثل في صور كثيرة .

والواقع أن تحقيق هذا الركن يقوم على الإيمان والوجدان الديني والعمور بالمسئولية أمام الله ومراقبته والخشية منه في التفريط فيه فإذا قوى الإيمان والوجدان الديني في نفوس المسلمين اندفعوا إلى أداء الزكاة بحض اختيارهم دون حاجة إلى سلطان انقانون أو سلطة الحكم .

فينبغي أن يسكون سبيلنا إلى ذلك تنمية هذا الشعور الديني في نفوس الكبار وغرسه في نفوس الناشئة ليكون هذا الشعور دافعاً لهم إلى القيام بهذا الركن الإسلامي وغيره من الأركان والواجبات التي تصاحبها جماعة المسلمين

[١] تقوم المشاورة ل الإسلام على أساس : « اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » .

والمناخ الإسلامي يمنع من عسر جمع الزكاة بناء على هذا . « الإشراف الفنى »

## الوظيفة الثالثة للميسال الضرائب

والضريبة بمعناها العام ، جزء من المال يقدره ولي الأمر على المدرك أيا كان مصدر تمويله ، سواء أكان من الزراعة أم التجارة أم الصناعة أم غيرها ، يستكمل به حاجات الدولة حين لا تنفي مواردها بتلك الحاجات :

وهو بالمعنى الاصطلاحي المالي : « فريضة نقدية يلزم الفرد بأدائها للدولة طبقا لقواعد محددة باعتباره عضوا في المجتمع لا بغرض انفاقها للمصالح العامة فحسب ، بل بغية تحقيق الرضاية لجميع أفراد الشعب » .

ويختلف مقدارها باختلاف الحاجة واختلاف الزمن وهي مورد مالي استحدثته الدولة واقتضته متطلبات الحضارة والتوسع في وجوه الإنفاق في المصالح العامة ، ونظمتها على صور تتوخى فيها العدالة ما استطاعت ، وربما كانت لها جذور في بعض الأمم تتمثل في نظم كال طابعها للظلم والطبقية .

وعلى السلم أن يؤدي هذه الضريبة كمضو في الجماعة الإسلامية ويخضع للتقوانين التي يصدرها ولي الأمر فيها <sup>(١)</sup> ، سيما إذا علم أنها

[١] هذا الخوض في دائرة : لاطاعة المخلوق في معصية الخالق . (الإشراف الفني)

ضرورة تلجئ إليها الظروف الطارئة أو الدائمة .

وقد يبعث للمسئول على أن يؤديها عن رضا وطواعية أن يتحقق من ضرورتها وصواب وجوه صرفها ، ولا يتنع الإسلام من فرض مثل هذه للضرائب إذا دعت إليها حاجة .

كما تبدل على ذلك ظواهر النصوص وعمل بعض الصحابة ، فقد أرسل عمر - رضى الله عنه - عام المجاعة إلى ولاية الأمصار أن يمدوه بالطعام والأموال ، فأرسل له كل وال ما استطاع إرساله ، وكان يوزع الطعام على الناس بالسوية .

ومن أقواله : « حينئذ لو امتدت المجاعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين ، فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم »  
ومن أقواله : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

ويقول الإمام النزالى : إذا خلت أيدي الجنود من الأموال ، ولم يكن من مال بيت المال ما يفي بنفقات الجيش وخيف من ذلك دخول العدو بلاد الإسلام ، أو خيف حدوث الثمن الداخلية جاز للإمام أن يفرض على الأغنياء مقدار كفاية الجيش ، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران دفع أشد الضررين وأعظم الشرين . وما يؤديه كل واحد منهم قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به من نفسه وماله لو خلت البلاد من الجيش بحفظ نظام الأمور ويقطع مادة الضرر .



ويقول بعض العلماء : « نستطيع أن نرى أن لولى الأمر الحق .  
إذا رأى المصلحة ودعت الحاجة أن يفرض على المسلمين وغيرهم ممن  
تحصيلهم الدولة وينتفعون بمرافقتها وقوتها ، ما يحقق به المصلحة العامة .  
ويدفع الحاجة ، ولا يمنع من فرض ذلك على المسلمين ما أوجبه الله  
عليهم من الزكاة قربة وديننا من صدقات تطهرهم وتزكهم » .

وتختلف الضريبة عن الزكاة من وجوه :

الأول : أن الزكاة فريضة دينية يأثم للتهاون بها إثما عظيما ويعصى  
بتركها مع إيمانه بفرضيتها ويكفر بمجدها لأنها أحد أركان الإسلام .  
ويقاتل عليها .

الوجه الثانى : أنها مقدرة محددة لا تزيد ولا تنقص ، والضريبة  
ليست كذلك ، فإنها تختلف تبعا لحاجة المجتمع إليها .

والوجه الثالث : أن مصارف الزكاة ضيقة وتوجه لفئة خاصة .  
ينص القرآن ، أما الضريبة فإن مصارفها غير محددة ولولى الأمر أن  
يوجهها إلى أى مصرف من موافق الدولة .

الوجه الرابع : أن الزكاة لا يجب إلا إذا بلغ المال قدرا خاصا  
يسمى نصابا ولا كذلك الضريبة .

الوجه الخامس : أن الزكاة مقررة في أعيان مخصوصة ، وهى النقود  
والأنعام ، والزروع والثمار والمعادن والركاز ، والضريبة أشمل من ذلك .

### لا تمنى الضريبة من الزكاة :

لأن الزكاة حق خاص بمصارفها كما ذكرنا لا تصرف إلى غيرم ،  
 أما الضرائب فلجميع الأمة حق الانتفاع بما تقدمه من الخدمات  
 كتنظيف الطرق وتشجير الشوارع وخدمات الإسعاف ووسائل  
 المواصلات ونحو ذلك .

---

## تذييل

ويحسن أن نذيل هذا الموضوع بما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية مما يتصل به في دورته الثانية المنعقدة في ٢٩ المحرم سنة ١٣٨٥ هـ (٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام به عن أداء الزكاة المفروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً ، فإذا بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالاً ذهبياً وجبت فيه الزكاة ، وذلك لأن الذهب أقرب إلى الثبات من غيره ويرجع في معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة إلى النقد الحاضر إلى ما يقرره الخبراء .

٣ - الأموال النامية التي لم يرد نص . ولا رأى فقهي لما يجاب الزكاة فيها حكمها كالآتي :

(١) لا تجب الزكاة في أعيان المائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عنده توافر النصاب ، وحولان الحول .

(ب) وإذا لم يتحقق فيها التخصيص وكان لصاحبها أهـوال أخرى، انضم إليها وتجب الزكاة في المجموع، إذا توافر شرط التخصيص وحولان الخول.

(ج) مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع عشر صافي القلة في نهاية الخول.

(د) في شركات التي يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات، وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة.

٤ - يجب الزكاة على المسكن في ماله ونجب أيضا في مال غير المسكن ربوحيها منه من ماله من له الولاية على هذا المال.

٥ - تعتبر الزكاة أساسا لتكافل الاجتماعي في البلاد الإسلامية كلها، وهي مصدرا تسترجه الدعوة إلى الإسلام والتعريف بحقائقه وإطاعة الجماعة في سبيل تحرير الأوطان الإسلامية.

٦ - تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل إقليم بما يناسبه.

## الوظيفة الرابعة للبشر

### الإتفاق في سبيل الله، المصلحة العامة

ففي الإسلام بالمجتمع حماية كبيرة ، فمريض له من مال الأغنياء حصتين ، حصة مفروضة محددة ، وهي حصة من الزكاة فقد جعله الله أحدهم صارف الزكاة الثمانية التي عملها قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الزكاة والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » فسبيل الله هو المصالح العامة لجماعة المسلمين . وحصة غير محددة ، وهي الحصة التي تسخر بها نفوس الأغنياء بدافع من وجدانهم الديني ودافع تقديرهم لحاجته ، وتزداد هذه الحصة دون حدود كلما قوى إيمان المسلم واستجاب لالتفتي إيمانه ونداء ضميره .

هذا وقد كرر الله الدعوة إلى الإتفاق في السبيل ، وصورة ذلك الإتفاق بأنه إقراض له ووعد - ووعد الحق ، بأنه سيخلق له قال تعالى : « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين » وقال : .

« الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يقبلون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون »

وقال تعالى : « وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » .

وقد نهىنا الله سبحانه وتعالى إلى أن البر ليس في التوجه إلى المشرق أو المغرب ولكن للبر الصادق الله على إخلاص السر وسلامة قلبه هو هذا المسال العزيز على النفس في مواضع الحاجة حيث يسمح به دعة يتيم أو يسكن به قلب ملهوف أو يسد به خلة محتاج أو يذكرك به رقة رقيق أو يصل به ذا قرابة ، فذلك هو البر الذي يحبه الله ويرضاه عنه حيث يقول : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ، وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » وقال بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى : « من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ، وله أجر كريم » معى الله سبحانه قرضا ما ينفق في سبيله وفي وجوه الخير ابتغاء مرضاته .. دلالة على أنه سيرده على المنفق ، ثم ذكر صراحة أنه يعطيه أجرا كريما وأنه يضاعف هذا الأجر الكريم ، ولا يوجد ما هو أبلغ

في الحث على الصدقة والإحسان من هذا التعبير، يقول الله سبحانه  
هذه ينشئ بسطتها أريد قرضاً سأرده وسأجزى عليه أجراً كريماً  
مضاعفاً ، فمن الذي يجمع هذا ولا يبادر إلى الإجابة ويتم عقد  
القرض مع الله ؟ فالجثة مسروقة مساق التمثيل وأثرها ظاهر في النفس  
وهي أبلغ من كل عبارة تقال في الحث على الصدقة .

وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا بني آدم إنك  
إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف  
وابداً بمن تعمل ، واليد العليا خير من اليد السفلى » وعنه أيضاً  
أنه قال : « ما طلعت شمس قط إلا وبجنتيتها ملكان يناديان اللهم  
من أنفق فأعقبه خلفاً ، ومن أمسك فأعقبه خلفاً »

والأحاديث التي تدهر إلى البذل والإنفاق في سبيل الصالح العام  
لا حصر لها ، وكلها تدل على روح الإسلام وحيه لتمامه والتناصر  
تحقيقاً للوحدة التي يبتغيها وتزهيدها في المال إذا وجدت مصارفه ،  
وبأن موضع الحق فيه ، وهذا يدل على قيمة المال وعلى أن له قدراً  
عظيماً ، فإمته وسيلة إلى تحصيل الأجر العظيم من الله ووصية إلى أن  
يمتد مع الله قروناً ، وهو وسيلة في إعزاز البلاد وإعزاز الدين إذا  
ما تعرض للحلم للجهاد ، فلا يجوز التزهيد في المال على معنى عدم  
طلبه وعدم جمعه وإنما يسكون التزهيد على معنى عدم حبه الحب

للوجب لادخاره ، وكيف يزهد في المال مع أن الله وعد منفقه  
بالأجر العظيم .

وسبيل الله أو للصلحة العامة ليس لها حدود تقف عندها  
ولا يمكن حصر وجوبها في كل شأن من الشؤون التي تصلح بها  
حال المسلمين وتقوى شوكتهم وترهب أعداءهم وتنهض بمستواهم  
العلمي والصحي والاجتماعي والعمراني هي سبيل الله .

وتزدها مسئولية المسلمين نحو هذا المصرف كلما تقدمت الحضارة  
واستبحر العمران وازدادت مرافق الأمة واشتدت الحاجة إليها .

ولقد اقترح بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إزاء ضائقة  
حصة هذا المصرف لضعف الوجدان الديني أن تلجأ الدولة إلى  
فرض ضرائب تصاعدية تعالج النقص في هذا المصرف .

ومما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية مما يتعلق بهذا  
الموضوع في دورته الثانية المنعقدة في ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ  
( ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ م ) :

١ — الإسلام يدعو إلى الإنفاق في سبيل الله ، وينهى عن  
البخل ، وقبض اليد عن بذل الخير .

٢ — الإسلام يدعو إلى البر بغير المسلمين ، مساواة لهم  
بإخوانهم المواطنين من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد  
في المجتمع الإسلامي .



# المقررات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
مقدمة	٩
من شئون العمل	١٣
وجوب العمل	١٤
العمل المحظور	١٩
ما يحل وما يحرم من السؤالي	٢٥
للرأة أن تعمل	٢٩
العمال وأصحاب رؤوس الأموال واجباتهم وحقوقهم	٣٥
وجره للعاش	٣٩
الزراعة	٤١
التجارة	٤٥
السماحة في البيع والشراء	٤٩
الاحتكار (لأخوق السوداء)	٥٣
الصناعة	٥٩
من شئون المال	٦٣
المال	٦٥
وغائف المال	٦٩

الصفحة	الموضوع
٧١	الوظيفة الأولى للعالم
	الإتفاق على النفس والأسرة
٧٥	الوظيفة الثانية للعالم - الزكاة
٧٩	الموارد التي يجب فيها الزكاة
٨٥	مصارف الزكاة
٨٩	حكمة تحديد مقادير الزكاة
٩١	موقف حول الأمر من مانع الزكاة
٩٣	الوظيفة الثالثة للعالم - الضرائب
٩٧	تذييل
٩٩	الوظيفة الرابعة للعالم
	الإتفاق في سبيل الله : المصلحة العامة
١٠٣	الفهرس

رقم الإيداع ٥٠٨١ لسنة ١٩٧٥



الكتاب القادم

الاسراء والمعراج

مضوية الدكتور عبدالعليم محمود

وكيل الأزهر

يصدر في منتصف شهر جمادى الآخرة

طبعت بمطبعة الأزهر

الثمن ٥ قروش

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)